The International Journal of Islamic Studies and Culture (IJISC)
Volume 4, Bil. 1, Nov (2025)
ISSN: 2948-3778 e-ISSN: 2948-3913 https://ijisc.unishams.edu.my

حاكمية القرآن في نظر طه جابر العلواني: دراسة تحليلية

Assoc. Prof. Dr. Zamakhsyari Bin Hasballah Thaib
Universitas Dharmawangsa, Indonesia
E-mail: dr.zamakhsyari@dharmawangsa.ac.id

ملخص البحث

ركز العلماء عبر الأجيال على دراسة وتوضيح مفهوم الحاكمية كفكر متميز ظهر في جميع مجالات المعرفة والعلوم الإسلامية. تباينت وجهات نظرهم حول هذا الموضوع؛ فقد درس البعض الفكرة لتحديد أهميتها، بينما اعتبرها آخرون واحدة من الأهداف الرئيسية للشريعة. تسعى الدراسة إلى توضيح وجهة نظر طه جابر العلواني، العالم المعاصر المتميز، فيما يتعلق بحاكمية القرآن كما ورد في كتابه "حاكمية القرآن". استخدمت هذه الدراسة المكتبية منهجية تحليلية ومقارنة لتوضيح مجالات التوافق والاختلاف بين العلواني وعلماء آخرين. أسفرت الدراسة عن النتائج، أهمها: قدّم طه جابر العلواني رؤيته حول حاكمية القرآن على أساس مفهوم "منهجية القراءة" و"بنائية القرآن"، والتي تختلف عن الفهم التقليدي للحاكمية الذي يركز على الجانب السياسي أو الفقهي، كما يقوم بها المودودي وسيد قطب. فحاكمية القرآن عند العلواني هي حاكمية معرفية ومنهجية، وليست مجرّد حاكمية سياسية أو تشريعية. فالقرآن هو المنهج الحاكم الذي يجب أن يُرجع إليه المسلمون في بناء علومهم ومعارفهم، وليس مجرّد مصدر للتشريعات. يجب أن تكون جميع العلوم الإسلامية الأخرى منبثقة من القرآن وخاضعة لمنهجه. وشدّد على ضرورة قراءة القرآن كوحدة مترابطة ومتكاملة، لا كآيات منفصلة. وهذا يمنع التفسيرات التي تعزل الآيات عن سياقها القرآني العام. ربط العلواني مقاصد القرآن الأساسية بالحاكمية وهي :التوحيد، والتزكية، والعمران، والأمة، والدعوة. فبتحقيق هذه المقاصد، تتحقق حاكمية القرآن في الفرد والمجتمع. لم يتناول العلواني الحاكمية بوصفها مفهوما تحريضيا استحدث كفكرة على المستوى الفكري في إطار الحركة الإسلامية، كما فعله المودوي وسيد قطب، بغرض إيجاد قيمة عليا تتحرّك الجماهير باتّجاهه. ومما يؤاخذ على العلواني في وجهة نظره حول الحاكمية مبالغته حول هيمنة القرآن على حساب السنّة، من خلال دعوته إلى إعادة بناء المنهج الإسلامي على أساس قرآني مباشر، ونقد الموروثات الفكرية التي يرى أنها ابتعدت عن المنهج القرآني الأصيل. فالعلواني لا يقدم منهجًا عمليًا واضحًا لكيفية إعادة بناء العلوم أو تنزيل "المقاصد" على المشكلات المعاصرة. كما أنّ نقده للحديث والتراث أحيانًا يتجاوز الإطار العلمي، ومبالغته في نقد التراث دون تأسيس بديل مكافئ.

الكلمات المفتاحية: حاكمية القرآن، طه جابر العلواني، هيمنة القرآن على السنة، مقاصد القرآن عند العلواني.

The International Journal of Islamic Studies and Culture (IJISC)
Volume 4, Bil. 1, Nov (2025)
ISSN: 2948-3778 e-ISSN: 2948-3913 https://ijisc.unishams.edu.my

Abstract

Scholars across generations have concentrated on examining and elucidating the concept of governance as a unique thought that has arisen in various domains of knowledge and Islamic studies. Their perspectives on this topic differed; some examined the concept to assess its significance, while others regarded it as a primary purpose of Sharia. The study seeks to elucidate Taha Jabir Al-Alwani's position, a prominent modern scholar, on the governance of the Quran as articulated in his work "The Governance of the Quran." This desk study employed an analytical and comparative methodology to elucidate the points of consensus and divergence between Al-Alwani and other scholars. The study produced outcomes, the most significant of which are: Taha Jabir Al-Alwani articulated his perspective on the governance of the Quran, grounded in the concepts of "reading methodology" and "the structure of the Quran," which diverge from the conventional view of governance centered on political or jurisprudential aspects, as exemplified by Maududi and Sayyid Qutb. The governance of the Quran, as articulated by Al-Alwani, encompasses an epistemic and methodological framework, rather than solely a political or legislative authority. The Quran serves as the guiding framework that Muslims should consult in the development of their sciences and knowledge, and it is not solely a source of legislation. All other Islamic sciences must originate from the Quran and conform to its methodology. He underscored the importance of perceiving the Quran as a unified and cohesive whole, rather than as isolated verses. This approach precludes interpretations that detach the verses from their comprehensive Quranic context. Al-Alwani associated the core aims of the Quran with governance, namely: monotheism, purification, civilization, community, and invitation. By fulfilling these objectives, the governance of the Quran is established within the individual and society. Al-Alwani did not examine the concept of governance as an initiating idea introduced at the intellectual level within the context of the Islamic movement, as Maududi and Sayyid Qutb did, to establish a supreme value toward which the populace would rally. One of the criticisms directed at Al-Alwani concerning his views on governance is his exaggerated emphasis on the supremacy of the Quran over the Sunnah, through his advocacy for reconstructing the Islamic methodology directly based on the Quran and his critique of intellectual traditions he perceives as having diverged from the original Quranic approach. Al-Alwani does not offer a clearly articulated practical methodology for reconstructing sciences or for applying "maqasid" to contemporary issues. Furthermore, his critique of hadith and heritage occasionally surpasses the bounds of scholarly rigor, and he tends to overstate his objections to heritage without providing a comparable alternative.

Keywords: The Governance of the Quran, Taha Jabir Al-Alwani, the Supremacy of the Quran over the Sunnah, the Objectives of the Quran according to Al-Alwani.

The International Journal of Islamic Studies and Culture (IJISC)
Volume 4, Bil. 1, Nov (2025)
ISSN: 2948-3778 e-ISSN: 2948-3913 https://ijisc.unishams.edu.my

مقدمة

إنّ مفهوم الحاكميّة كثيراً ما يشغل فكر الباحثين ونظر المفكرين منذ القدم إلى الآن باعتباره مفهوماً دقيقاً ومهمّا في المنظومة المعرفية الإسلامية. وتظهر تجلّيات هذا المفهوم في كلّ أبنية المعارف والعلوم الإسلامية. ولعل هذا ما يفسّر سبب اهتمام الباحثين بتناوله بالدراسة والبحث والتحليل، من أجل تحريره، وشرح معالمه.

إن البحث في موضوع حاكمية القرآن في العصر الحاضر يكتسب أهمية بالغة نظراً لحاجة المجتمعات الإسلامية إلى إطار توجيهي شامل يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويتعامل مع التحديات الفكرية والاجتماعية والسياسية الحديثة . وتتجلى أهمية البحث عن فكرة الحاكمية في ضوء القرآن الكريم في النقاط التالية:

1. تحديد المفاهيم وضبط المصطلحات. إن مفهوم الحاكمية قد حُمّل دلالات سياسية وتأويلات مختلفة، بعضها أدى إلى أفكار متطرفة مثل تكفير المجتمعات. البحث العلمي الرصين ضروري لوضع المصطلح في سياقه القرآني الصحيح، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، وبيان الفرق بين الحاكمية الإلهية المطلقة وحاكمية الإنسان النسبية في إطار الشرع.
2. تقديم إطار للحكم الرشيد. يوفر القرآن الكريم مبادئ وقيمًا أساسية للحكم الرشيد، مثل العدالة، والمساواة، والمساءلة، والأمانة، والشفافية. يساعد البحث في هذا المجال على استخلاص هذه المبادئ وتقديمها كنموذج عملي قابل للتطبيق في أنظمة الحكم المعاصرة لمكافحة الفساد وتحقيق الصالح العام.
3. تعزيز الهوية الثقافية الإسلامية. في عصر العولمة والتحديات الثقافية الغربية، يساهم البحث في حاكمية القرآن في تعزيز الهوية الإسلامية والحفاظ على القيم الدينية الأصيلة، مع تشجيع التفاعل الإيجابي مع المفاهيم الحديثة كحقوق الإنسان والمساواة.
4. حل المعضلات الأخلاقية والقانونية. يقدم القرآن الكريم إرشادات أخلاقية وقانونية شاملة. يتيح البحث المعاصر إمكانية تطبيق هذه المبادئ في معالجة القضايا المستجدة والمعقدة في مجالات مثل الاقتصاد والقانون والعلاقات الاجتماعية، بما يضمن إطاراً أخلاقياً متيناً.
5. دعم التعايش السلمي والحوار بين الثقافاتن حيث إنه من خلال التركيز على التعاليم القرآنية الشاملة للسلام واحترام الكرامة الإنسانية، يمكن للبحث في حاكمية القرآن أن يوفر أساساً لتعزيز التعايش السلمي في المجتمعات المتنوعة وتقديم رؤى لحل النزاعات.
6. مواجهة التحديات المعاصرة. إن القضايا التي تفرضها الحداثة، مثل الأزمات الأخلاقية والصراعات الاجتماعية والتقدم التكنولوجي السريع، تتطلب توجيهاً من مصدر موثوق. البحث في كيفية تطبيق المبادئ القرآنية يوفر إجابات لهذه التحديات ويساهم في بناء مجتمع أكثر توازناً وعدلاً .

باختصار، إن دراسة حاكمية القرآن في العصر الحاضر ليست مجرد ترف فكري، بل هي ضرورة حتمية لتوجيه الأفراد والمجتمعات نحو حياة متكاملة ومستقيمة، تجمع بين الالتزام بالوحي الإلهي والاستجابة لمقتضيات الواقع المعاصر.

ويعدّ الدكتور طه جابر العلواني من بين المهتمّين بهذا المفهوم، حيث إنّه كتب مؤلّفا بعنوان: حاكمية القرآن[1]، أصدره المعهد العالمي للفكر الإسلامي مكتب القاهرة عام 1996م. هذا الكتاب بغضّ النظر عن صغر حجمه، إلاّ أنّه يعتبر خطوة مهمّة في معالجة هذا المفهوم. فالكتاب حسب اعتراف مؤلّفه أصله مقدّمة كتبها على كتاب "الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية"[2] لهشام أحمد عوض جعفر، الذي أصدره المعهد العالمي للفكر الإسلامي عام 1995 م، باعتباره مديراً للمعهد. ثمّ نشر بحثه في مجلّة قضايا إسلامية معاصرة في العدد الثاني عام 1998م. ومن المعلوم أن تلك المجلّة هي مجلّة فكرية متخصّصة تعنى بالهموم الثقافية للمسلم المعاصر. [3]

ويعدّ كتاب "حاكمية القرآن" محاولة لوضع مفهوم الحاكمية الإلهية في سياق فهم يشير إلى ضرورة الاهتمام بتأصيل حاكمية القرآن، وذلك لأن مفهوم الحاكمية الإلهية قد جرى تداوله بأشكال مختلفة في العقود الزمنية الأخيرة من مدارس فكرية مختلفة.[4]

هذا ما يحاول البحث القيام به في بلورة مفهوم حاكمية القرآن في نظر طه جابر العلواني.

منهجية البحث

يعتبر هذا البحث بحثاً مكتبياً، حيث قام الباحث بجمع المعلومات حول الموضوع الذي يناقشه من خلال المصادر والمراجع في المكتبة، ثم ترتيبها ترتيباً منطقياً حسب ما تقتضيه الحاجة. ثم انتهج الباحث المنهج التحليلي تجاه تلك المعلومات التي ضمّها من خلال مقارنتها مع الأفكار والمعلومات الأخرى، من أجل إبراز الجوانب الإيجابية والسلبية في طرح العلواني لمفهوم حاكمية القرآن ومآلاتها.

وهذا البحث يعتمد بشكل أساسي في بلورة أفكار طه جابر العلواني حول حاكمية القرآن، من خلال كتابه المطبوع المعنون "حاكمية القرآن" الذي أصدره المعهد العالمي للفكر الإسلامي مكتب القاهرة عام 1996م، ولا يرجع

[1] انظر: طه جابر العلواني، 1996م، **حاكمية القرآن**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

[2] انظر: هشام أحمد عوض جعفر، 1995م، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

[3] سمير الخال، 2017م، **إشكال تجديد علم أصول الفقه: طه جابر العلواني نموذجا**، دار اليمامة، بيروت، الدار العالمية للكتاب، الدار البيضاء، ط1، ص 14 – 15.

[4] Hani Samir Amin Jazira. (2025). *Qur'anic Hermeneutics in the Thought of Taha Jabir Al-Alwani*, in Al-Fikr Al-islāmī Al-muʿāṣir (previously Islamiyat Al-Ma'rifah), 31(109), 108–77. https://doi.org/10.35632/citj.v31i109.13847

الباحث إلى كتب طه جابر العلواني الأخرى إلا إذا اقتضت إليه الحاجة من أجل توضيح فكره حول الموضوع بشكل أوضح.

نتائج البحث

لمحة عن طه جابر العلواني

ولد طه جابر فياض العلواني عام ١٩٣٥م في مدينة الفلوجة، منطقة الحصوة، محافظة الأنبار، العراق. وقد اشتهر بكونه مفكّراً وفقيهاً إسلاميّاً . كان رئيس المجلس الفقهي بأمريكا منذ عام ١٩٨٨م، ورئيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية (SISS) بهرندن، فيرجينيا، الولايات المتّحدة الأمريكية. حصل على الدكتوراة في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر في القاهرة، مصر، عام ١٩٧٣م. كان أستاذاً في أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٥م. في عام ١٩٨١ شارك في تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة، كما كان عضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي في جدة. انتقل إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٣م. وكان رئيس جامعة قرطبة الإسلامية في الولايات المتّحدة[5]. توفي رحمه الله صباح يوم الجمعة 4 آذار/مارس 2016[6].

عرف العلواني بإنتاجه الفكري الغزير، حيث بلغت مؤلفاته التي تصدر بعد عام 2000م واحداً وعشرين كتاباً، وترجم كثير من أعماله إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والتركية والأوردية والماليزية، منها:

1) إشكالية التعامل مع السنة النبوية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2014م.
2) المحصول في أصول الفقه للرازي، تحقيق ودراسة، عدة طبعات آخرها في دار السلام بالقاهرة 2011م.
3) كتب عددا من الدراسات القرآنية، منها: لسان القرآن، والوحدة البنائية للقرآن المجيد، ونحو موقف قرآني من النسخ، ومعالم المنهج القرآني، ونحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه، وأفلا يتدبرون القرآن. صدرت عن دار السلام بالقاهرة بين عامي 2006-2010م.
4) التعليم الديني بين التجديد والتجميد، دار السلام بالقاهرة، 2009م.

---

[5]إبراهيم سليم أبو حليوة، 2011م، **طه جابر العلواني: تجليات التجديد في مشروعه الفكري**، سلسلة «أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي»، منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، ص 19.

[6]انظر: فتحي مجدي، 2016م، **"وفاة المفكر الإسلامي «طه جابر العلواني»"** .صحيفة المصريون. مؤرشف من الأصل في 2020-05-26. وانظر أيضاً: إيصال صالح الحوامدة. (2025م). **مَكْنَز طه جابر العلواني وبعض ما كتب عنه**، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر (مجلة أسلمة المعرفة سابقاً)، المجلد 31، العدد 109، ص 283-309. https://doi.org/10.35632/citj.v31i109.13871

5) إصلاح الفكر الإسلامي: مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2009.

6) لا إكراه في الدين، مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة، 2005م.

7) الخصوصية والعالمية في الفكر الإسلامي، دار الهدى ببيروت، 2001م[7].

وقد انتمى المفكر الإسلامي طه جابر العلواني إلى مدرسة "أسلمة المعرفة" (أو إسلامية المعرفة)، حيث إنه كان أحد أبرز رواد هذه المدرسة ومؤسسيها، وساهم بجهود كبيرة في بلورة منهجها الفكري وتطبيقاتها العلمية، خاصة من خلال عمله في المعهد العالمي للفكر الإسلامي (IIIT) في الولايات المتحدة الأمريكية.[8]

وقد تميز مشروعه التجديدي بالتركيز على بعض القضايا الأساسية، منها إصلاح الفكر الإسلامي وتطوير مناهج التعامل مع قضايا العصر، وتجديد أصول الفقه وإعادة صياغته بناءً على المقاصد العليا للشريعة الإسلامية، والجمع بين "قراءة الوحي" و"قراءة الكون "، أي العلوم الدينية والعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، ثم الدعوة إلى بناء قواعد أصولية جديدة تستوعب تحديات العيش المشترك وفقه الأقليات[9].

مفهوم حاكمية القرآن عند العلواني

إنّ مفهوم" حاكمية القرآن "عند طه جابر العلواني هو في الأساس حاكمية معرفية ومنهجية، وليست حاكمية سياسية بالمعنى التقليدي الذي يربطها بنظام حكم محدّد حصراً. يرى العلواني أنّ القرآن يجب أن يكون المصدر الأوحد والمهيمن الذي تُردّ إليه جميع الأمور، بما في ذلك بناء المعرفة وتحديد المنهج للتعامل مع تحديات العصر.

وتجدر الإشارة أنّ رؤية العلواني حول حاكمية القرآن تتأسس على النقاط التالية:

أوّلاً: اعتبار القرآن المرجعية المعرفية

يعتبر العلواني أحد أبرز المفكرين المسلمين المعاصرين الذين دعوا إلى إصلاح شامل في الفكر الإسلامي، وكان مشروعه الفكري يدور حول إعادة تأسيس العلوم الشرعية والإنسانية على قاعدة الوحي القرآني. فالقرآن عند العلواني

---

[7] للتوسع حول هذه المسألة انظر: https://library.mominoun.com/author/tahaj/، تاريخ التصفح 17 نزفمبر 2025م.

[8] زينب طه جابر العلواني، أحمد طه جابر العلواني، رقية طه جابر العلواني. (2025م). **طه جابر العلواني بين محاريب العلم وآفاق التَّجديد**، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر (مجلة أسلمة المعرفة سابقاً)، المجلد 31، العدد 109، ص 7-13. https://doi.org/10.35632/citj.v31i109.13809

[9] سمير الخال. (2022م). **طه جابر العلواني ومشروعه التجديدي لعلم أصول الفقه**، مجلة المعيار، مجلد 26، العدد 64، ص457-474.

هو المصدر الوحيد الذي يحتوي على الرؤية الكلية والمقاصد الجامعة لفقه الأمة، وأنه يوفر الأسس المعرفية التي يجب أن تحكم كل العلوم والفنون.

أقام العلواني في اعتباره القرآن المرجعية المعرفية على النقاط الرئيسية الآتية:

1. القرآن هو المصدر الأوحد للرؤية الكلية، حيث يرى العلواني أن القرآن ليس مجرد كتاب عبادات وأحكام فرعية، بل هو المصدر الوحيد الذي يقدم "الرؤية الكلية (Worldview) "للإسلام. يحتوي القرآن على المقاصد العليا والقيم الأساسية التي يجب أن تُوجّه الأمة في جميع شؤونها. فالوحي القرآني هو الإطار المعرفي الشامل الذي يحدد غايات الوجود البشري، وعلاقة الإنسان بخالقه، وبالكون، وبأخيه الإنسان[10].
2. حاكمية القرآن على المعارف الأخرى (وحدة المعرفة)، حيث دعا العلواني إلى "أسلمة المعرفة"، ليس بالمعنى السطحي لإضافة آيات قرآنية في مقدمة الكتب العلمية، بل بمعنى إعادة بناء المناهج المعرفية (سواء كانت شرعية أو دنيوية) بحيث تنطلق من الأسس القرآنية وتتوافق معها. بالنسبة له، القرآن هو المعيار الذي تُقاس به صحة وملاءمة كل المعارف والفنون والعلوم. يجب أن تُحاكم العلوم الأخرى إلى القرآن، لا العكس[11].
3. تجاوز الانقسام بين "العلوم الدينية" و "العلوم الدنيوية". فلا شك أنّ هذا المفهوم كان يهدف إلى رأب الصدع التاريخي في الفكر الإسلامي بين علوم الفقه والتفسير (التي اعتبرها البعض دينية) وعلوم الطب والهندسة والاجتماع (التي اعتبرها البعض دنيوية). فاعتبار القرآن مرجعية شاملة يلغي هذا الفصل، ويجعل كل المعارف تخدم رؤية واحدة وغايات متكاملة مستوحاة من الوحي[12].

---

[10] Nur Fazwanis Othman, Syed Najihuddin Syed Hassan. (2020). *Integration Of Knowledge From The Perspective Of Taha Jabir Al-Alwani*, Al-Qiyam: International Social Science and Humanities Journal, Vol. 3, Issue 4, 31-37. http://journal.al-qiyam.net/index.php/my1/article/view/88

[11] محمد علي الفار. (2025م) **الهيمنة والحاكمية للقرآن الكريم**. داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص645-656.

[12] منال يحي الشيمي. (2025م). **الجمع بين قراءتين: قراءة الوحي وقراءة الكون**، داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص885-896.

4. القرآن هو الأسس المعرفية لفقه الأمة، حيث يرى العلواني أنّ الأمة بحاجة إلى فقه جديد يتجاوز الفقه التقليدي الذي قد يكون أحياناً ضيق الأفق أو مرتبطاً بظروف تاريخية محددة. وهذا "الفقه الجديد" يجب أن يستمد أسسه مباشرة من المقاصد القرآنية الكلية، مما يمنحه المرونة والشمولية والقدرة على مواجهة تحديات العصر[13].

باختصار، مشروع العلواني هو دعوة جذرية لإعادة "القرآن المهجور" إلى مركز الحياة الفكرية والعملية للأمة، ليكون هو الحَكَم والمرجع والأساس الذي تُبنى عليه كل العلوم والفنون

ثانياً: ضرورة اتباع المنهجية القرآنية

أكّد العلواني على أن استنباط المنهج المعرفي للتعامل مع قضايا العصر وتحدياته يجب أن يكون مستمدًا من القرآن الكريم نفسه، وليس من التراكمات التراثية التي قد تكون أعاقت الفهم الصحيح للنص القرآني المقدس.

وقد نادى العلواني بضرورة "قرآنية المعرفة" لتحرير الفكر الإسلامي المعاصر من قيود المناهج التي نشأت في سياقات تاريخية معينة، والتي قد لا تكون ملائمة للواقع الراهن. كان الهدف من دعوته هذه هو:

1. تجاوز الجمود الفكري، والتخلّص من التقليد الأعمى للمناهج القديمة التي لم تعد قادرة على تقديم حلول للتحديات المعاصرة.
2. إعادة بناء الفكر الإسلامي، من خلال العمل على بناء منهج معرفي متكامل يستطيع أن يتعامل مع القضايا الحديثة برؤية مستنيرة ومستقلة، منبعها النص القرآني مباشرة.
3. ربط المسلم بالقرآن، من خلال تعزيز العلاقة المباشرة بين المسلم والقرآن، وجعله المصدر الأول والأعلى للتوجيه والفهم في جميع جوانب الحياة.
4. التعامل مع التحديات العالمية، بتوفير إطار منهجي يمكن المسلمين من التعامل بفعالية مع قضايا العولمة والحداثة والتطور العلمي والتكنولوجي، مع الحفاظ على الأصالة الإسلامية[14].

لقد رأى العلواني أن التراث يجب أن يكون خاضعًا للمراجعة والنقد في ضوء المنهج القرآني، وليس العكس؛ لضمان أن يكون الفهم صحيحًا ومجردًا من التحيزات التاريخية.

---

[13] محمود مؤمن. (2025م). **الفكر التقليدي والفقهي: بعض ما له وما عليه**، داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص289-398.

[14] ماجدة إبراهيم عامر. (2025م). **إسلامية المعرفة ... نحو منهجية معرفية قرآنية**. داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص967-1038.

ثالثاً: ضرورة تحرير العقل المسلم

يهدف مشروع طه جابر العلواني إلى إعادة تأسيس "حاكمية معرفية ومنهجية للقرآن" يكون غرضها تحرير العقل المسلم من القيود الفكرية. تشمل أهدافه ونقاطه الرئيسية ما يلي:

1. تخليص الفكر الإسلامي من الفهوم التاريخية المتراكمة التي قد تكون أبعدته عن المصدر القرآني الأساسي، مع التركيز على أهمية العودة المباشرة للقرآن الكريم .
2. تجاوز القراءات التقليدية التي يعتبرها العلواني "مغلوطة" أو نشأت في سياقات تاريخية معينة، والتي أدت إلى جمود فكري في بعض الأحيان .
3. إعادة البناء على أساس قرآني نقي، من خلال دعوته إلى منهجية جديدة لاستنباط المعارف والأحكام من القرآن مباشرة، بعيدًا عن التأثيرات الخارجية التي قد تكون أثرت على الفهم الإسلامي عبر العصور.
4. تفعيل دور القرآن ك "مهيمن"، حيث شدد على ضرورة أن يكون للقرآن الكلمة العليا (الهيمنة المباشرة) في توجيه الفكر والمنهج الإسلامي، مما يتطلب أدوات منهجية جديدة لفهمه وتطبيقه في العصر الحديث.[15]

بعبارة أخرى، قدم العلواني رؤية منهجية متكاملة تهدف إلى إحياء النص القرآني كمصدر وحيد ومهيمن للمنهج والمعرفة في الفكر الإسلامي المعاصر

رابعاً: ضرورة التمييز بين حاكمية الله وحاكمية الكتاب

إنّ تمييز العلواني بين مفهومي "الحاكمية الإلهية" و"حاكمية الكتاب" هو ركن أساسي في مشروعه الفكري التجديدي، ويهدف إلى تصحيح المفاهيم التي تم استغلالها سياسياً وتاريخياً.

يرى العلواني أنّ الحاكمية الإلهية، بالصيغة التي شاع بها تاريخياً ومعاصراً على يد بعض الحركات السياسية، قد تم استغلاله من قبل الكهنة والحكام لتبرير تسلطهم واحتكارهم للسلطة التشريعية والتنفيذية. وقد أدى هذا الفهم إلى الجمود وإلغاء دور العقل البشري في فهم الدين وتطبيقه، وحوّل الدين إلى أداة قمع وسيطرة[16].

---

[15] عبد الرحمن فهيم. (2025م). **العقل العربي والمسلم بين الاجتهاد والتقليد**. داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص413-450.

[16] حسن لحساسنة، 2007م، **الحاكمية في الفكر الإسلامي**، من ضمن سلسلة كتاب الأمة، العدد 118، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامي، الدوحة، ص65.

بينما مفهوم حاكمية الكتاب أي حاكمية القرآن فليست حاكمية سياسية بالمعنى الضيق، بل هي حاكمية علمية ومعرفية .وتعني أن المرجعية العليا في التشريع والتوجيه هي للقرآن الكريم كنص مؤسس ومنهج معرفي، وليس لأشخاص أو طبقات دينية معينة .

لقد ترتب على مفهوم "حاكمية الكتاب" بعض الآثار الإيجابية، حيث يمنح هذا الفهم الإنسان والمجتمع القدرة على التجديد، حيث يفتح الباب أمام العقل المسلم لممارسة الاجتهاد والفهم العميق للنصوص، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الكلية وظروف العصر. كما يمنح فهم الدين بما يتوافق مع مقاصده، من خلال التركيز على الأهداف العليا للشريعة (مقاصد الكلية) بدلاً من التمسك الحرفي الضيق ببعض الأحكام الفرعية، مما يضمن مرونة الدين وصلاحيته لكل زمان ومكان. إضافة إلى تحرير العقل من التبعية للتقاليد الجامدة والسلطات الدينية التي تدعي امتلاك الحقيقة المطلقة، ويعيد التأكيد على المسؤولية الفردية والجماعية في فهم النص وتطبيقه.[17]

بعبارة أخرى، يسعى العلواني من خلال هذا التمييز إلى إعادة بناء مفهوم الحاكمية على أسس معرفية وعلمية، بعيداً عن التوظيف السياسي القمعي، مما يتيح للأمة استعادة حيويتها الفكرية والنهوض الحضاري.

خامساً: اعتبار ضمانة الحفظ الإلهي

يرى العلواني أنّ الضمان الإلهي لحفظ نص القرآن الكريم هو أساس مركزي في منهجه الفكري، حيث يتميز النص القرآني عن غيره من المصادر بالنص المحفوظ والمتواتر الذي لم يطرأ عليه تحريف أو تغيير عبر العصور، بناءً على الوعد الإلهي في قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر: 9].

هذا الحفظ للقرآن الكريم من قبل الله عز وجل يشير إلى ثلاث حقائق مهمة، هي:

1. استمرار الحاكمية الإلهية المباشرة، حيث يظل النص القرآني مرجعاً ثابتاً ومتاحاً لكل جيل، مما يجعل هدايته وحاكميته ممكنة ومباشرة دون وسائط بشرية يمكن أن تخطئ أو تحرّف.
2. التفرد بالموثوقية، بخلاف المصادر الأخرى، مثل كتب الأديان السابقة التي يرى أنها تعرضت للتحريف أو التغيير عبر التاريخ، أو حتى النصوص البشرية الأخرى التي تظل عرضة للفهم النسبي والتأويل المتغير.

[17] محمد علي الفار. (2025م) **الهيمنة والحاكمية للقرآن الكريم**. داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص645-656.

3. أساساً للوحدة والقطع، حيث يؤكد العلواني على أن هذا الثبات في النص يجعله الأساس المتين والقطعي الذي يُبنى عليه الفهم الإسلامي الصحيح، ويُرجع إليه عند الاختلاف[18].

هذا المفهوم كان ركيزة أساسية في دعوته إلى "أسلمة المعرفة" والعودة إلى النص القرآني ك "مصدر وحيد حاكم" على بقية المصادر الأخرى في المنظومة المعرفية الإسلامية

باختصار، يرى العلواني أن حاكمية القرآن هي عودة إلى جعله المرجع الأعلى والهادي الأمثل في كل ما يتعلق بالمعرفة والمنهج والتصور الكلي للحياة، مما يمكن الأمة من استعادة عافيتها الحضارية.

كيفية تناول العلواني لمفهوم حاكمية القرآن

من الملفت للنظر، تجاوز العلواني في بداية عرض لفكرة حاكمية القرآن المعنى اللغوي والوضع الاصطلاحي للحاكمية، وبين علّة صنيعه ذلك نظراً لاختلاف المفاهيم عن المصطلحات. واعتبر العلواني أنّ الحاكمية الإلهية جذراً فلسفياً وفكرياً وثقافياً متشعّب الفروع، ومتعدّد الإتجاهات، حيث إنّ فروعه واتّجاهاته المختلفة متمثّلة في دائرة فلسفية وثقافية تتّسع أو تضيق، لكنّها متّصلة بالنسق المعرفي الذي ينتمي المفهوم إليه في سائر الأحوال اتّصالاً وثيقاً. ويتّصل هذا المفهوم مصادر معرفة النسق ونظرية معرفته وفلسفتها ومقاصدها وإطار النسق المرجعي وواقعه التاريخي إن كان له تجسيد في التاريخ.[19]

ويرى العلواني باستبعاد ألاّ يكون للمفهوم خبر أو تجسيد في التاريخ، حيث يرى وجوب تتبّع آثار المفهوم ونتائجه ثم مصادر بنائه وموارده في مختلف جوانب الحياة الفكرية والثقافية. بل أطلق العلواني الوعي الكاذب على عملية الربط بين الجذر اللغوي الذي يحتلّ عنوانا وبعض أنواع الاستعمال.[20] لأنّ في رأيه أنّ مفهوم الحاكمية الإلهية قد جرى تداوله بأشكال مختلفة ومن مدارس فكرية متنوّعة خلال العقود القليلة الماضية.

لا شكّ أنّ تجاوز العلواني المعنى اللغوي والدلالة الاصطلاحية للمفهوم على الرغم من أهميّة التحليل اللغوي والاستعمال الاصطلاحي في مختلف العلوم لتتبّع التطوّر الدلالي والاصطلاحي للمفهوم، وعدّ ذلك قاعدة ينطلق منها الباحث لتكون محاولة مقاربته للمفهوم موفّقة، قد تزيد المفهوم غموضا، خاصة وأنّه أشار إلى أنّ هذا المفهوم يعتبر جذرا فلسفياً وفكرياً وثقافيا متشعّب الفروع، ومتعدّد الاتجاهات.

---

[18] محمد علي الفار. (2025م). **العلوم الإسلامية ... أزمة منهج أم أزمة تنزيل**. داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص377-388.

[19] طه جابر العلواني، 1996م، **حاكمية القرآن**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ص 7.

[20] طه جابر العلواني، 2006م، **لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، ص76.

إنّ الربط بين مفهوم الحاكمية ومبدأ الألوهية بحيث يصبح المصطلح مركّباً بهذه العبارة "الحاكمية الإلهية" يورد إشكالاً على مستوى المفهوم ذاته، ولك بسبب موضوع البحث هو "الحاكمية" باعتباره مصطلحا إسلاميا مجرّداً عن الإضافة أو النسبة إلى غيره. أما تداول المصطلح بعبارة "الحاكمية الإلهية" فهو سبق وتحديد المجال البحث والدراسة، مما يُقصي المفهوم باعتباره مصطلحاً شرعياً عاما، ويُضفي صفة اللاهوتية عليه والكهنوتية.

ومن هنا يتبادر في الذهن سؤال: هل مصطلح الحاكمية مفهوم له دلالة قاصرة أم متعدّية؟ بعبارة أخرى، إذا أطلقت عبارة الحاكمية فهل تنصرف مباشرة إلى الحاكمية الإلهية أي إلى الله تعالى، أم أنّ العبارة قد تتناسب مع ألفاظ أخرى وتتزاوج معها؟ ففي الفكر الإسلامي المعاصر يشيع الربط التلازمي بين مبدأ الألوهية ومبدأ الحاكمية، فلا تطلق الحاكمية إلا ويراد بها حاكمية الله تعالى.

يرى البحث أنّ العبارة لها معان لغوية متعدّدة ودلالات اصطلاحية مختلفة، تجعلها منسجمة مع عبارات أخرى ومتزاوجة معها. وليس هناك ما يدلّ على الارتباط التلازمي بين المبدأين إلاّ في القضايا التي لها تعلّق بمبدأ الألوهية. أمّا خارج هذه الدائرة فلا حرج في استخدام المصطلح وتداوله في عبارات حسب السياقات التي يقتضيها النسق المعرفي[21]. بناءً على ذلك، فالارتباط بين مبدأ الألوهية ومبدأ الحاكمية غير تلازمي، وإنّما هو إضافي احتمالي، والحصر غير حقيقي، ولكنّه وهمي منشؤه العادة، فلا حرج في إطلاق الحاكمية على الشرع فنقول حاكمية الشرع، ومعناه سيادته، وحاكمية الملك أو الرئيس ومعناه سلطانه، وحاكمية القاضي، ومعناه سلطان القضاء وقوّته، وحاكمية العقل، ومعناه سلطانه، ولكلّ حاكمية مجالها حسب اختصاصها[22].

فمن خلال فكّ الارتباط بين مبدأ الألوهية ومبدأ الحاكمية، أصبح المفهوم متحرّراً من الظلال الكهنوتية التي كثيرا ما توصف بها المنظومة السياسية الإسلامية، ونلحظ هذا خاصّة عند المودودي وغيره ممن تناولوا بحث الحاكمية من منظور سياسي. فينبغي أن يكون البحث في الحاكمية باعتباره مفهوما إسلامياً مجرّداً عن الإضافة والنسبة، ونترك نصوص الوحي وهي المحدّدة لجهة الإضافة والنسبة، وإلاّ أصبح الحديث عن أحد أبعاد الحاكمية وهو البعد اللاهوتي فيه.

ومما يؤكّد هذا أنّ الجذر اللغوي الذي يتركّب منه مصطلح الحاكمية، ورد في لسان العرب، وفي لغة القرآن والسنة وفي اصطلاحات العلماء بمعاني كثيرة تدل على غزارة مادته . نجد على سبيل المثال ورود لفظ الحكم بمعنى القضاء والفصل في المظالم والخصومات، والإحكام والإتقان، والفقه والعقل والعلم، والوضوح والإبانة، والنبوة والرسالة،

[21] حسن لحساسنة، **الحاكمية في الفكر الإسلامي**، ص63-64.

[22] عبد الفتاح العواري، 2018م، **مفهوم الحاكمية**، المنظمة العالمية لخريجي الأزهر، القاهرة، ص13.

والقرآن الكريم والسنة النبوية، والتحليل والتحريم، والقضاء والقدر، وعظة والعبرة، والتحاكم إلى غير شرع الله، والملك، وولاة الأمور، والشريعة.[23]

حاكمية القرآن وعلاقتها بمقاصد القرآن عند العلواني

ربط العلواني حاكمية القرآن بمقاصد القرآن العليا، محدداً إياها في خمسة مقاصد حاكمة، تشمل :التوحيد، والتزكية، والعمران، والأمة، والدعوة، حيث أكد العلواني أنه لن تتحقق حاكمية القرآن في الفرد والمجتمع إلا من خلال تحقيق هذه المقاصد، والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

1. مقصد التوحيد وعلاقته بالحاكمية

يرى العلواني أن التوحيد هو الأساس الذي تقوم عليه حاكمية القرآن، ويعتبر المبدأ الأول والأساسي في رؤيته الكلية.وتتجلى العلاقة بين التوحيد وحاكمية القرآن عند العلواني في النقاط الآتية:

أ. التوحيد هو الأساس المعرفي، ليس مجرد عقيدة نظرية، بل هو المبدأ المؤسس لكل نظام معرفي وأخلاقي واجتماعي. هو القيمة القرآنية العليا التي توجه الفكر والسلوك.

ب. التوحيد هو الذي يوفر الرؤية الكلية المتكاملة التي تمكن المسلم من فهم الحياة والكون ومهمة الاستخلاف على وجهها الصحيح.

ت. يهدف التوحيد إلى تحرير الإنسان من كل أشكال العبودية لغير الله، بما في ذلك عبودية الكهنة والملوك والأباطرة، وهو ما يحقق كمال الإنسانية.

ث. يندرج التوحيد ضمن القيم القرآنية الكلية الحاكمة الثلاث (التوحيد، التزكية، العمران)، والتي تمثل معالم الطريق لاستعادة الأمة لعافيتها الحضارية.

ج. حاكمية القرآن، كأول قاعدة من قواعد تدبر القرآن الكريم عنده، تعني أن القرآن هو المرجع الأساسي في فهم كل شيء، وأن أحكامه ومقاصده التوحيدية هي التي تهيمن على ما سواها من الأفكار والمناهج، وتوجه الأمة نحو الإصلاح والنهوض الحضاري[24] .

بعبارة أخرى، التوحيد هو الركيزة التي تُبنى عليها كل المنظومة الفكرية والمنهجية للعلواني، وحاكمية القرآن هي الآلية التي تضمن تطبيق هذا المبدأ الأول والأساسي في كل جوانب الحياة .

---

[23] طه جابر العلواني، 2006م، **الوحدة البنائية للقرآن المجيد**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، ص38

[24] ماجدة إبراهيم عامر. (2025م). **التوحيد والتزكية والعمران ... ومبادئ المنهجية**. داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص309-340.

2. مقصد التزكية وعلاقتها بالحاكمية

يرى العلواني أن مقصد التزكية يعني تطهير النفس وتنميتها. تتفق رؤية العلواني مع المفهوم الإسلامي العام للتزكية على أنها عملية "تخلية" (تطهير النفس من الشك، الشرك، سوء الأخلاق، والذنوب) و "تحلية" (تنميتها بالفضائل والتقوى). إلا أنه وسع مفهوم التزكية ليتجاوز البعد الفردي والغيبي ليشمل إصلاح المجتمع وبناء الحضارة . فالتزكية ضرورية لتقوية الصلة بالله وتطبيق تعاليم القرآن، ولكنها تشمل بالفعل البعد الروحي والسلوكي للفرد .

إنّ إدماج العلواني التزكية ضمن "منظومة القيم العليا الحاكمة" يقوم بعض الاعتبارات الآتية:

أ. التزكية كأساس للإصلاح الشامل. فالتزكية ليست مجرد عبادة شخصية أو سلوك فردي منعزل، بل هي شرط أساسي لتمكين الإنسان من حمل أمانة الخلافة في الأرض.

ب. امتداد التزكية للمجتمع والدولة. فالإنسان المزكى (المصلَح فردياً) هو الذي يستطيع إقامة مجتمع العدل، والأخوة الإنسانية، وأداء أمانة الاستخلاف، وتوظيف طاقاته في إعمار الكون وبناء الحضارات.

ت. وثوق العلاقة بين الحاكمية والقيم. إن القيم الحاكمة هي المبادئ التي تحكم حياة الفرد والمجتمع والدولة، والتزكية هي القيمة التي تضمن أن يكون هذا الحكم قائماً على أسس أخلاقية وربانية، وليس على الهوى أو الفساد[25] .

بعبارة أخرى، أكد العلواني على أن التزكية هي قيمة حاكمة شاملة تمتد آثارها من إصلاح الفرد إلى إصلاح الجماعة وإقامة الحضارة والعدل في الواقع الإنساني.

3. مقصد العمران وعلاقته بالحاكمية

مقصد العمران هو القيمة المعيارية الثالثة في منظومة القيم العليا الحاكمة التي استنبطها العلواني من القرآن الكريم، ويعني إعمار الأرض وتحقيق التقدم الحضاري، وهو نتيجة طبيعية لتطبيق منهج القرآن في الحياة وبناء الحضارة الإنسانية.

إنّ العمران في نظر العلواني لا يقتصر على البناء المادي فحسب، بل يشمل إعمار الأرض وتحقيق التقدم الحضاري الشامل والمتكامل (سياسي، اقتصادي، اجتماعي، معرفي). ويرى أنّ تحقيق هذا العمران هو النتيجة الطبيعية لتطبيق المنهج القرآني في الحياة، وأن إهمال هذا المنهج هو أصل الأزمة الحضارية التي تعيشها الأمة. والإنسان هو هدف العمارة ومحورها، وهو المسؤول عن تأسيسها وإقامة دعائمها بناءً على الهداية الإلهية.

والعلاقة بين العمران كمقصد قرآني وحاكمية القرآن تتجلى في النقاط الآتية:

---

[25] ماجدة إبراهيم عامر. (2025م). **التوحيد والتزكية والعمران ... ومبادئ المنهجية**. داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص309-340.

أ. اعتبار الحاكمية الإلهية مصدراً للتشريع، حيث يرى العلواني أن الحاكمية هي إفراد الله وحده بالحكم والتشريع، وهي داخلة في توحيد الربوبية والألوهية. بمعنى أن المرجعية العليا في التشريع والتنظيم المجتمعي (السياسة، الاقتصاد، إلخ) يجب أن تكون لله وحده، المستمدة من الوحي القرآني.

ب. اعتبار العمران تطبيقاً للحاكمية. فالعمران هو الترجمة العملية لتطبيق الحاكمية الإلهية في الواقع البشري. فبناء الحضارة وإعمار الأرض لا يمكن أن يكون بمعزل عن القيم والمبادئ التي أرادها الخالق، والتي تضمن العدل والمصلحة الحقيقية للبشرية (مقاصد الشريعة).

ت. التكامل بين القيم الثلاث (التوحيد، التزكية، العمران) واتصال بعضها البعض اتصالاً وثيقاً. فالتوحيد هو الأساس النظري، والتزكية هي البعد الإنساني الأخلاقي، بينما العمران هو البعد العملي الحضاري. ولا يمكن تحقيق العمران المنشود دون الإيمان بالتوحيد وتزكية النفس، وتطبيق أحكام الحاكمية الإلهية.

ث. تحقيق النهضة الحضارية والإصلاح الفكري متوقف على مقاصد القرآن والحاكمية الإلهية باعتبارها الشرط الضروري لعملية التغيير الحضاري وإعادة العمران[26] .

بعبارة أخرى، مقصد العمران عند العلواني هو هدف كوني ووظيفة إنسانية تتحقق من خلال الالتزام بمنظومة القيم القرآنية الحاكمة، وعلى رأسها التوحيد والحاكمية، لبناء حضارة إنسانية مزدهرة ومستقيمة.

4. مقصد الأمة وعلاقته بالحاكمية

ينطلق العلواني من رؤية مفادها أن الأمة الإسلامية أمة دعوة ورسالة، وأن مهمتها الأساسية ليست مجرد تحقيق مصالح دنيوية، بل تحقيق الغاية التي أرادها الله منها، وهي أن تكون "خير أمة أخرجت للناس". وتتمثل هذه الخيرية في أمرين أساسيين:

أ. الشهادة بالحق، بأن تكون الأمة شاهدة على الأمم الأخرى، تبيّن الحق وتدعو إليه.

ب. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باعتباره الأساس العملي لوجود الأمة وصلاح المجتمع وسلامته[27] .

يؤكد العلواني أن هذه المقاصد ليست مجرد فروض كفائية أو فردية، بل هي وظائف جماعية وأسس لبناء كيان اجتماعي وسياسي متماسك ومصلح.

---

[26] ماجدة إبراهيم عامر. (2025م). **التوحيد والتزكية والعمران ... ومبادئ المنهجية**. داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص309-340.

[27] محمد علي إسماعيل. (2025م). **لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب**، داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص857-872.

يربط العلواني بين "مقصد الأمة" ومفهوم "الحاكمية" بطريقة متجددة ومختلفة عن التفسيرات التقليدية أو الحركية من خلال:

أ. حاكمية المنهج القرآني، حيث يدعو العلواني إلى تأسيس "حاكمية الكتاب" (القرآن الكريم) وهيمنته على التراث الإسلامي أولاً. فالمقصد هو العودة إلى المصدرين الأساسيين (القرآن والسنة) وإصلاح مناهج الفكر الإسلامي لاستنباط الأحكام والمبادئ التي تخدم مقاصد الأمة في كل زمان ومكان.

ب. اعتبار الأمة مصدر السلطات والوظائف. في إطار تحقيق "مقصد الأمة"، يرى العلواني أن الأمة هي التي تضطلع بمسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا يتطلب تفعيل الإرادة السياسية والشعبية لتحويل هذه الأفكار والمبادئ إلى إنجاز على أرض الواقع. فالحاكمية ليست حكراً على فرد أو جماعة حاكمة، بل هي مسؤولية الأمة بأسرها.

ت. ضرورة بناء المجتمع المتماسك. لأن الهدف النهائي هو بناء مجتمع مسلم متماسك، لا يرضخ للظلم والاستبداد. فالحاكمية في هذا السياق تعني سيادة القانون الإلهي (الشريعة بمقاصدها العليا) وتطبيقه من خلال مؤسسات المجتمع والدولة، بما يضمن صلاح المجتمع وسلامته، وليس مجرد سلطة قهرية من الحاكم[28] .

بعبارة أخرى، يرى العلواني أن مقصد الأمة هو البوصلة التي توجه "الحاكمية"، فالحاكمية الحقيقية هي التي تمكّن الأمة من أداء وظيفتها الأساسية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والشهادة بالحق، وبناء مجتمع عادل ومتماسك.

5. مقصد الدعوة وعلاقته بالحاكمية

يرى العلواني أن الدعوة الإسلامية تتميز بالشمولية والمرونة، وتختلف في طبيعتها وأهدافها عن "الدولة" أو "الحاكمية" بالمعنى السياسي الضيق. فالمقصد الأساسي للدعوة هو تبليغ رسالة الإسلام إلى الناس كافة، بأساليب الحكمة والموعظة الحسنة، دون إكراه. الدعوة عند العلواني ليست مجرد وعظ، بل هي مشروع حضاري متكامل يهدف إلى إصلاح مناهج الفكر الإسلامي وتجديد البناء الحضاري للأمة. ويؤكد العلواني على أهمية أن يكون التبليغ قائماً على البصيرة والمعرفة العميقة، ورفض التقليد الأعمى، والتعامل مع تحديات العصر[29] .

---

[28] عبد الرحمن عادل. (2025م). **المقاصد القرآنية وعلاج مشكلات المجتمع**، داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص947-966

[29] نبيل محمد صوالح. (2021م). **الشيخ طه جابر فياض العلواني وجهوده في خدمة الدعوة الإسلامية**، رسالة الدكتوراه من جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

يقدم العلواني مقاربة مميزة في الفصل بين "فقه الدعوة" و "فقه الدولة"، من خلال النقاط الآتية:

1. الفصل بين الدعوة والدولة. يشدد العلواني على وجود فرق كبير بين الدعوة كرسالة عالمية والدولة ككيان سياسي له حدود وضوابط ومصالح خاصة.
2. مرونة الدعوة. تتمتع أجهزة الدعوة بمرونة أكبر في التعامل مع الشعوب والأفراد مقارنة بالدولة التي تحكمها علاقات دولية ومصالح سياسية قد تفرض قيوداً على نشاط الدعوة المباشر.
3. الحاكمية ليست المقصد الأسمى. على عكس بعض التيارات الإسلامية التي تجعل إقامة "دولة إسلامية" وتطبيق الحدود (الحاكمية) هي الهدف الأسمى للدعوة، فإن العلواني يرى أن التركيز المفرط على "الدولة" قد يكون عبئاً وقيداً على الدعوة ومقاصدها الحقيقية. فقد كان في شبابه يرى أن العيش في ظل نظام يطبق الأحكام الفقهية هو الطريق الصحيح، ولكنه تطور فكره بعد ذلك ليصبح أكثر تمييزاً بين المجالين[30] .

بعبارة أخرى، يرى العلواني أن مقصد الدعوة هو نشر الإسلام كمنهج حياة شامل، في حين أن مسألة "الحاكمية" (إقامة الدولة وتطبيق الشريعة الفقهية بحدودها التقليدية) هي مسألة تخص الدولة ككيان سياسي، والخلط بينهما يضر بمقاصد الدعوة الحقيقية.

وتجدر الإشارة أن هذه المقاصد العليا تمثل في مجموعها الرؤية الكلية للقرآن الكريم، وتؤكد على أن أحكامه وتشريعاته ليست غايات في ذاتها، بل وسائل لتحقيق هذه المقاصد الشاملة والمتكاملة.

الحاكمية الإلهية والرسالة الخاتمة عند العلواني

يرى العلواني أنّ المهمّة الأساسية التي كلّف رسول الله بها لم ترد فيها إشارة إلى الحكم والحاكمية، وذلك انطلاقاً من بعض الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾(النمل: 120).

وبناءً على هذا، يرى العلواني أنّ ممارسات النبي للقضاء والحكم والفتوى والتعلّم كانت من منطلق النبوة لا منطلق السلطة والسلطان. وذلك لأنّ النبوة في نظر العلواني شيء يغاير الملك ويغاير السلطان، وذلك تأسيساً على الحوار الذي جرى بين العباس وأبي سفيان قبل فتح مكّة، حيث قال أبو سفيان: لقد أصبح ملك ابن أخيك واسعا،

[30]عبد الرحمن عادل. (2025م). **المقاصد القرآنية وعلاج مشكلات المجتمع**، داخل العطاء العلمي والفكري للدكتورطه جابر العلواني في الاجتهاد المعرفي والتجديد الحضاري، ماجدة إبراهيم عامر (تحرير)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ص947-966.

فأجابه العبّاس قائلاً: إنّها النبوّة يا أبا سفيان لا الملك.[31] وجاءت أحاديث مؤكّدة لهذا المعنى منها قوله للرجل الذي ارتجف أمامه من هيبته: هوّن عليك، فإنّي لست بملك وإنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد.

ويستخلص العلواني إلى أنّ كلّ هذه الأمور داخلة في إطار محاولة نفي السلطة والتسلّط والتأكيد على المفهوم النبوي في الحكم، فهي نبوّة قائمة على تلاوة القرآن، تلاوة آياته وتعليمها وتربية الناس وتقويم سلوكهم بها، وحتّى ممارسة ما يُعدّ تصرّفات سياسية كان يتمّ من منطلقات تربوية تعليمية أو منطلقات سلطوية، وهذا هو الفارق الأساسي بين حكم النبوّة وحكم من سواها.[32]

يرى البحث أنّ ما قام به العلواني من التفريق بين النبوة والملك والسلطان، حيث يعتبر ممارسات النبي منطلقها النبوة لا السلطة والسلطان، مع ملاحظة الفرق بين النبوة والملك تأسيسا على حديث العباس مع أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما، لا يمكن التسليم به.

والحقيقة أنّ الملك له مفهوم قهري وجبري يقوم على مبدأ التوارث العمودي من غير شورى للمحكومين، بينما السلطة أو السلطان فله مفهوم سياسي يقوم على تولّي هيئة شؤون الحكم والإدارة من غير اعتبار للتوارث الأسري داخل الأسرة الواحدة التي تتولى شؤون الحكم في الدولة.

كلا المصطلحين، السلطة والسلطان، يعتبر من المفاهيم السياسية التي تتعلق بشؤون الدولة والمجتمع، ولا يمكن فهم مبدأ النبوّة بمعزل عنها، لأنّ النبوة كانت تسود مجتمعا، وتسوس دولة. فعلى الرغم من كون النبي ﷺ رسولا كان صاحب سلطة وسلطان بالمفهوم السياسي، أي رئيس دولة، وتصرّفات النبي ﷺ قد تكون باعتباره نبيّاً أو قاضياً أو مفتياً أو قائداً أو حاكماً صاحب سلطة.

أمّا عزل النبوّة عن مفهوم السلطة وحصرها في تلاوة القرآن وتربية الناس وتقويم السلوك، فهو حصر لمفهوم النبوة الذي يقوم على الشمولية لشؤون المجتمع والدولة. أما الملك فهو شيء يغاير النبوة حيث إنّ النبي ﷺ كان نبياً ولم يكن ملكا، وهناك نصوص شرعية تدلّ على ذلك، ومع هذا فقد يجتمع الملك مع النبوّة كما اجتمعا في سليمان عليه السلام.

ويرى البحث أنّ الحوار الذي جرى بين أبي سفيان والعباس ليس حجّة في نفي السلطة عن النبوّة، وإنّما هو دليل على نفي الملك. فالعبّاس أراد أن يُفهم أبا سفيان أنّ هذا الامتداد السريع والواسع في دعوة النبي ﷺ، وما تمّ له من نصر وفتح ليس مبنيّاً على القوّة والبطش التي تكون في الغالب بيد الملوك والأمراء والأباطرة يقهرون بها الناس

[31] يوسف القرشي، 2019م، **عن نظرية السلطة في الإسلام**، مركز نما، بيروت، ص12.

[32] طه جابر العلواني، **حاكمية القرآن**، ص 23.

لاتباعهم، وإنّما ثمّة سرّ آخر خفيّ جعل الجميع يناصرون صفّ محمد ويستجيبون لدعوته، حتّى كانوا جموعاً غفيرة أخذت انتباه أبي سفيان، وهذا السرّ هو النبوة القائمة على البيان والحجّة والبرهان، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. فجواب العباس لأبي سفيان تعليل انتشار دعوة محمد واتساع قاعدته أساسها النبوة القائمة على الدعوة لا الملك القائم على التسلّط. فلا يفهم من هذا الحوار نفي السلطة عن النبوّة، وإنّما تُنفي السلطة إذا كانت تلازم التسلّط، ولكن ليس هناك علاقة ضرورية بين السلطة والتسلّط[33].

فليس هناك ارتباط تلازمي بين السلطة التي يقتضيها كلّ مجتمع متحضر ينشد الأمن واستقرار النظام العام، وبين التسلّط الذي هو نزعة مرضية قد تنصف بها سلطة ما. فالسلطة لها علاقة بالنبوة، في حين أن التسلّط نزعة بعيدة عن مفهوم النبوة.

نجد بعض إشكالات في كيفية التوفيق بين عبارات وردت في كلام العلواني عن هذه المسألة وهي قوله: "محاولة نفي السلطة والتسلّط والتأكيد على المفهوم النبوي في الحكم"، وبين قوله: "وحتى ما يُعدّ تصرفات سياسية كان يتمّ من منطلقات تعليمية أو من منطلقات سلطوية"، ففي حين ينفي العلواني السلطة عن النبوة، وبعد ذلك يجعل أساس التصرّفات السياسية منطلقها التربية والتعليم والسلطة، ثم أنّ التصرفات السياسية لا معنى لها في غياب سلطة سياسية. أما الحديث عن المهمّة الأساسية التي كلّف بها رسول الله في نظر العلواني، وأنّه لم ترد فيها إشارة إلى الحكم والحاكمية فلا شكّ أنّ هذا الأمر غريب جدّاً. بل نلاحظ شيئاً من التناقض في كلامه حيث يقول: "ولنبدأ بتدبّر الآيات الكريمة التي أشارت إلى الحكم والحاكمية"،[34] ثم أورد مجموعة آيات من القرآن، ثمّ قال : "فنجد في هذه الآيات الكريمة محاولة لبيان المهام الأساسية التي كلّف رسول الله بها والتي لم ترد فيها إشارة إلى الحكم والحاكمية".[35] فهناك تناقض واضح بين عبارة "أشارت إلى الحكم والحاكمية مع عبارة " لم ترد فيها إشارة إلى الحكم والحاكمية". فهو مرة يثبت ومرة ينفي.

نلاحظ أنّ عبارة "الحاكمية" لم ترد في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية، بل ولا حتى في كلام العلماء المتقدّمين، لكنّ الأدلة التي قام عليها مفهوم الحاكمية هي آيات من القرآن الكريم علمت ووظفت قديما وحديثا.[36] أمّا محاولة التفتيش عن مصطلح "الحاكمية" فلن يجده أحد، كيف وهو مصطلح جديد ظهر في كتابات المودودي. ولكنّ غياب المصطلح لا يعني نفي دلالاته ومعانيه التي يدلّ عليها من القرآن والكريم والسنة النبوية الشريفة.

---

[33] يوسف القرشي، **عن نظرية السلطة في الإسلام**، ص12.

[34] طه جابر العلواني، **حاكمية القرآن**، ص 22.

[35] المرجع نفسه، ص 22.

[36] Hani Ahmed Shboul, **The theory of "al-Hakimiyyah Lillah" transformed Islam from a religion into a political ideology**, Journal of Law and Political Science (JLPS), Center For Law And Political Research- Denmark, Vol. 39, no. 4, 2023.

ومن المصطلحات المشابهة للحاكمية "القياس" حيث لم يرد في القرآن الكريم هذا اللفظ ليدلّ على دلالته الأصولية الشائعة، ولكن مع هذا ذهب جمهور الأصوليين إلى الاعتداد به باعتباره دليلاً من الأدلة الإجمالية في الاجتهاد الشرعي، وإن لم يرد لفظ القياس في القرآن الكريم ولكن هناك آيات دلّت عليه، وأفادت معناه منها قوله تعالى: ﴿ فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾.

قرّر العلواني بعد ذلك أنّ "من الصعب أن يطلق القول بأنّ هناك حاكمية سلطوية في الإسلام تقوم على هيمنة مطلقة الله أو لنبيه باسمه أو لخلفاء نبيه باسمه أو باسم شرعه لكن هناك تربية وتزكية وتلاوة وتعليماً".[37]

كما فرّق العلواني بين الخلافة على منهاج النبوّة وبين الحاكمية المهيمنة المتسلّطة تحت أيّ اسم أو أيّ شعار، وذلك تأسيسا على حديث النبي □: "تكون الخلافة بعدي ثلاثين أو تكون بعدي خلافة على منهاج النبوّة. وفيما أشار إليه نظر لما يلي:

1. كون الإسلام يقوم على مبدأ الحاكمية، باعتباره أحد المبادئ الكلّية في العقيدة والتشريع والسياسة والحكم، فلا نزاع في ذلك، لأنّ معنى الحاكمية هو أنّ الله تعالى هو الحاكم الأعلى من حيث التكوين والتشريع.
2. أمّا هيمنة الله تعالى باسم حاكميته فلا نزاع فيها.
3. وأمّا هيمنة النبي □ باسم النبوّة، وحاكمية الله تعالى، فلا نزاع فيها، لأنّه إذا لم يكن هناك هيمنة للألوهية والنبوّة في العقيدة والشريعة فإنّ النظام العام للشرع يختلّ ويهتزّ، ولا يكون له معنى ولا فائدة.

وهذه "الهيمنة" التي ذكرها العلواني عبارة موهمة، قد تحدث لبساً وسوء فهم، حيث أنّه قد يفهم من هذه العبارة معنى التسلّط بالقوّة والتجبّر بالاكراه، ويمكن استبدالها بعبارة أيسر وأسهل كالانقياد والطاعة والاستسلام والعبودية، وهذه معاني قرآنية تعكس حقيقة الإسلام، وتدلّ على طبيعة العلاقة بين الألوهية والعبودية.

على أنّ هيمنة الله تعالى واردة في القرآن الكريم، والمتتبّع لصفاته التي نعت بها نفسه في أكثر من آية والقارئ لأسمائه الحسنى يلحظ معانى الهيمنة الإلهية واضحة المعالم في التكوين والتشريع. أمّا هيمنة الخلفاء والأمراء والرؤساء من بعده، فإن كان المراد بالهيمنة التسلّط بالقوة والتجبّر بالطغيان باسم الشرع، فإنّ الخلل ليس في الشرع ولا في مفهوم الحاكمية، ولكن فيمن تقلّد هذا المنصب بهذه النزعة المرضية. وإن كان المراد بالهيمنة هيمنة الشريعة وسيادتها على غيرها فذلك مطلوب شرعا وعقلا[38].

---

[37] طه جابر العلواني، **حاكمية القرآن**، ص 22.

[38] ضياء الحق، عبد القادر هارون، حسان معاوية، 2022م، **الهيمنة الحضارية ودورها في نشر العقيدة: دراسة في ضوء التاريخ الاسلامي**، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات العلمية المحكمة، العدد 2، رقم، ص26-43. http://alaafaqjournal.com/index.php/alaafaq/article/view/43

ثم ينتهي العلواني إلى القول: فإذا هناك في الإسلام نبوّة وخلافة على منهاج النبوّة، أما الحاكمية فقد آلت إلى كتاب الله ... والشريعة التي يحملها شريعة تخفيف ورحمة ... تجعل القرآن الكريم هو الحاكم، لكن بقراءة إنسانية، فالإنسان هو القارئ دائماً .... أمّا في الرسالة الخاتمة ... آلت الحاكمية فيها إلى كتاب الله الذي يُعدّ المصدر الوحيد المنشيء للأحكام ... إذا هي حاكمية كتاب أنزله الله جل شأنه.[39]

فالعلواني قرّر أنّ هناك نبوّة وخلافة على منهاج النبوة، أمّا الحاكمية فردّها إلى القرآن الكريم، وربطها به وهو بذلك يستبدل فكرة الحاكمية الإلهية بفكرة حاكمية الكتاب.

المقارنة بين العلواني والمودودي وسيد قطب حول الحاكمية بوصفها مفهوما تحريضياً

تختلف مقاربات طه جابر العلواني حول مفهوم الحاكمية اختلافاً كبيراً عن المقاربات التي قدمها أبو الأعلى المودودي وسيد قطب، حيث يركز الأخيران على البعد السياسي والتشريعي المطلق لله، بينما يسعى العلواني إلى تقديم فهم تجديدي يأخذ بعين الاعتبار مقاصد الشريعة والعقل البشري وحق الاجتهاد.

يرى العلواني أنّ الحركات الإسلامية هي حركات مثلّث امتداداً لحركات كفاح وجهاد سبقتها، ولكنّها فوجئت بأنّ سائر الأهداف والشعارات التي استعملت في عملية تحريض الأمّة وإعادة الفاعلية لها قد أحبطت فأصيبت بخيبة أمل أدّت بها إلى أن تستأنف جهادها وكفاحها بأشكال مختلفة.[40] وبسبب سيادة المفاهيم الغربية للدولة والحكم والسلطة والقوّة سادت تصوّرات خاصّة لمفاهيم الدولة القومية ومفاهيم السلطة صيغت تلك المفاهيم وتلك العقول بعيداً عن المؤثّرات الفكرية للتصوّر الإسلامي.[41]

وفي هذا الإطار استأنفت الحركات الإسلامية المعاصرة نضالها محاولة من الداخل لتحقيق الأهداف التي ما استشهد الآباء إلاّ من أجلها، وبذلك لجأت الحركات الإسلامية إلى الرصيد الفكري لحركات الإسلام السابقة لتوظيفها في عمليات ثلاثة وهي: التحريض وإعادة الفاعلية، والدفع لإعادة التحرك، وإيجاد القوى الفاعلة القادرة على إحداث التغير باتجاه الأهداف الكبرى.[42]

---

[39] طه جابر العلواني، **حاكمية القرآن**، ص 25.

[40] Sayed Khatab, 2002, **"Hakimiyyah" and "Jahiliyyah" in the Thought of Sayyid Qutb**, Middle Eastern Studies, Vol. 38, No. 3 , pp. 145-170

[41] علي محمد حسن علي، 2018م، **مصطلح الجاهلية تاريخه وخطره على المجتمع سيد قطب أنموذجا**، الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، العدد 35، رقم 2، ص 4084-4019، DOI: 10.21608/bfsa.2018.41182

[42] طه جابر العلواني، **حاكمية القرآن**، ص 27-28.

فمما أثير أنّ هذه السلطات القائمة أو التي جاءت بديلة على الرغم من تمتّعها بالأسماء الإسلامية، وانتمائها الظاهري للأقاليم المسلمة التي تحكمها، فإنّها أنظمة جاهلية مغتصبة لسلطة لا تستحقّها، فتلك السلطة هي. سلطة إلهية، وذلك لأنّ الجماعات لم تستطع أن تقول: اغتصبت هذه الأنظمة سلطة هي أولى بها أو هي من يستحقّها، فكان لا بدّ من إيجاد قيمة عليا أو شيء يمكن أن تحرّك الجماهير باتّجاهه، ويرتبط بإيمانها ومستوياتها المعرفية وقدراتها، فكان طرح أفكار الجاهلية والحاكمية من أهمّ الوسائل التي يمكن أن تحقّق هذا الأمر.[43] بعبارة أخرى، أنّ الجاهلية والحاكمية أفكار استحدثت على المستوى الفكري في إطار الحركة الإسلامية بغرض إيجاد قيمة عليا تتحرّك الجماهير باتّجاهه.

تجدر الإشارة إلى أنّ فكرة الحاكمية ظهرت في باكستان على يد أبي الأعلى المودودي وتطوّرت في مصر على يد سيّد قطب،[44] ولهذا ركّز العلواني على نموذجي باكستان و مصر، حيث يرى أنّ فكرة الحاكمية عند المودودي لصيقة بظروف سياسية وتاريخية، إذ طرحت في سياق صراعهم وكفاحهم ضدّ حكومة باكستان سعياً إلى تصحيح الأوضاع فيها بسبب قيام دولة باكستان – بعد انفصالها عن الهند . وضياع كلّ آمال الدولة الإسلامية التي تتوفر على كل المقوّمات الشرعية في إطار الإسلام.[45]

بينما فكرة الحاكمية في مصر فلا تختلف عن باكستان من حيث الظروف على العموم من كونها سياسية وتاريخية، حيث إنّ الإسلاميين أسهموا في عمليات الكفاح ضدّ المحتلّ وكانت لهم إسهامات في ثورتي عرابي (1882م)، وثورة سعد زغلول (1919م) وحروب فلسطين (1948م)، وإسقاط النظام الملكي، وكان جزاؤهم الاعتقال والسجن والتعذيب والإرهاب فوظّفوا الرصيد الفكري لعمليات التحريض ضدّ النظام بعد أن اعتبروه قد نكث عهوده ونكل عن وعوده وخان مواثيقه، وبدأت تظهر تلك الأفكار عند عبد القادر عودة في إطار دراسات وكتابات لنقد الأوضاع القانونية والأوضاع السياسية، ثم بدأ سيّد قطب طرح أفكاره في إطار مفاهيم الجاهلية والحاكمية، حيث ظهرت في كتابيه معالم في الطريق، ومقومات التصوّر الإسلامي[46].

---

[43] طه جابر العلواني، **حاكمية القرآن**، ص 28.

[44] هشام أحمد عوض جعفر، 1995م، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، هيرندون، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، ص39

[45] طه جابر العلواني، **حاكمية القرآن**، ص 29.

[46] إبراهيم عبد الله البنا، 2019م، نور عملي بن محمد داوود، **تحليل مفهوم الجاهلية في فكر سيد قطب**، مجلة العبقري: مجلة للعلوم الإسلامية والإنسانية، العدد 18، رقم 1، ص110-122..https://doi.org/10.33102/abqari.vol18no1.160

ويرى العلواني أنّ سيّد قطب طوّر مفهوم الحاكمية إلى درجة عالية في فكره السياسي حتّى أصبحت كلمة لا إله إلا الله تعني أنّ الحاكم الوحيد هو الله تعالى وأنّ السلطة له وهو رحمه الله لم يميّز في هذا بين معنى "حاكمية الله" في الحكم السياسي وبين حاكميته جلّ شأنه "للحكم الكوني" أو "القضائي"، بل فعل كما فعل المودودي حين جعل "حاكمية الله" في مواجهة حاكمية البشر المتناقضة والمتعارضة مع عبودية الله جلّ شأنه وألوهية الله للبشرية،

فكما ألغى المودودي أيّ دور للفرد أو الجماعة في الحاكمية غير دور التلقّي والتطبيق باعتبار أنّ الله وحده هو الحاكم، كذلك فعل سيّد قطب رحمه الله في هذا، وبذلك فهم المفهوم لدى الآخرين بذات الشكل الذي كانت عليه فكرة الحاكمية الإلهية في عهد موسى عليه السلام والتي فهم منها أن الله سبحانه وتعالى قد أقام مملكة خاصة ووضع لها قوانينها وكتبها بنفسه، وهذه القوانين والسياسات جزء من الدين والإيمان والعقيدة لا يتجزّأ، ولا تفريق بين ما هو دنيوي ولا ما هو أخروي ولا ما هو مدني ولا ما هو سواه إلى غير ذلك من أمور.[47]

وبذلك يرى العلواني أنّ فكرة الحاكمية الإلهية أسقطت "كما كانت في تراث الحضارات السابقة وفي مقدّمتها التراث اليهودي على هذا النحو الذي طرحه المودودي وسيد قطب رحمهما الله.[48]

وعدّ العلواني أنّ هناك ثلاثة أطراف شاركت في اضطراب هذا المفهوم وهم الطرف الأول: المودودي وسيد قطب، والطرف الثاني: الإسلاميون الذين شرحوا فكر الرجلين، الطرف الثالث: الإسلاميون الذين استنبطوا المفاهيم الشائعة عن الحكم والدولة وقيم السلطة والشرعية انطلاقاً من آيات القرآن، وخاصة سورة المائدة، وأحاديث النبي.[49]

هذا الاضطراب جعل هناك حاجة إلى كثير من عمليّات التحليل والتفكيك وإعادة التركيب لئلا يساء فهم الإسلام كلّه من خلال إساءة فهم هذا المفهوم، كما يرى العلواني أنّ مفهوم الحاكمية ارتبط بقضايا التوحيد بل أصبح قرين التوحيد، حيث صارت تسقط كلّ عناصر أو مقوّمات العقيدة من ولاء وبراء وسواها، وعدّ العلواني هذا الربط ترتّب عليه سيادة سوء فهم واضطراب في داخل المجتمعات الإسلامية. ومن هنا تصبح عملية إعادة ترتيب الأوراق وتصحيح الأوضاع في هذا المجال أمراً ضروريا .

إزاء ما يراه العلواني، يرى البحث أن اعتبار الحاكمية وليدة ظروف سياسية وتاريخية خاصة في الباكستان ومصر لا يغير من القيمة العليا لمفهوم الحاكمية. لأنه من تتبع حركة الأفكار وتطوّرها يجد أن للواقع وتجلياته الأثر الكبير في بلورة الأفكار وتطوّر المفاهيم، فالمفكّر الجاد له احتكاك مباشر بواقعه وتغيّراته، كما له متابعة للأحداث التي تقع بين

[47] طه جابر العلواني، **حاكمية القرآن**، ص 31.

[48] المرجع نفسه، ص 31.

[49] المرجع نفسه، ص 31.

الفترة والأخرى في حياة المسلمين،[50] وفي ضوء تلك النوازل والأزمات يجتهد في إيجاد حلول الإخراج الأمة مما تعانيه، وفي ظل مشاريع الإنقاذ تظهر مفاهيم ومصطلحات ونظريات قد يكتب لها الخلود وقد تتحوّل إلى حقائق ومسلّمات وقواعد للعمل والتحرك، خاصّة إذا كانت تلك المفاهيم مؤسّسة على أدلّة شرعية مباشرة بعيدة عن الاحتمالات والتأويلات البعيدة والشاذة، أو لقيت قبولاً عند المسلمين، أو كانت الفكرة في أصلها موجودة في ثنايا كلام الشارع، ومضامين الشريعة الإسلامية، ولكن الله ألهم أناساً لكشفها وبعث روحها.

وهذا لا يؤثر سلباً في المفاهيم والمصطلحات التي تبتكر وتستنبط إذا كانت مأخوذة من روح الشريعة وقواعدها العامة، إذ المفاهيم ليست أحجاراً تسقط من السماء وإنما هي خاضعة للسيرورة التاريخية.

والتاريخ الإسلامي حافل بهذه النماذج الكثيرة، ونشير على سبيل المثال إلى الإمام الشافعي الذي طلب منه عبد الرحمن بن مهدي أن يكتب كتابا في أصول الفقه، وكان طلب ابن مهدي مستلهم من الظروف الواقعية التي كانت الأمة تعاني منها أنذاك إثر الصراع الذي كان قائماً بين مدرسة الحديث في الحجاز، ومدرسة الرأي في العراق، فتصدر الإمام الشافعي لهذا العمل وهو مستحضر لذلك الواقع، ودون الرسالة على ذلك الأساس، وكانت الأمثلة التي وظفها الشافعي في الرسالة تعكس واقعاً عاشته الأمة في مجال التشريع والاجتهاد.

ولكن تجليات ذلك الواقع على رسالة الشافعي لم تؤثّر في العلم الذي دونه والذي أصبح أوّل مدوّنة في أصول الفقه، ولم يقل أحد أنّ علم أصول الفقه كان نتاج واقع وأنّه ينبغي الاستغناء عنه اليوم أو غداً. ولكن هذه المدوّنة كانت خطوة أولى، نحو تطوير علم من أهمّ علوم الشريعة وأدقّها، بل الذي وقع أن أسهمت الكتابات التي جاءت بعد الرسالة في تطوير هذا العلم وصياغته، حتى غدا هذا العلم أدقّ عصب في المنظومة التشريعية في الإسلام.

وبناءً على ذلك، فإن كانت الحاكمية نتاجاً فكرياً خلفه المودودي وهو يواجه واقعاً سياسياً حرجاً، ثم استلمه سيّد قطب فطوّره في ظلّ واقع آخر، فإنّ ذلك يفيد في دراسة المفهوم في سياقه التاريخي وتطوّره الدلالي، والاصطلاحي، أمّا المفهوم وما يدلّ عليه فتبقى قواعد الشرع وأحكامه هي الحاكمة عليه صحّة أو فساداً[51].

فإذا اعتبرنا أنّ الحاكمية معناها أن الله تعالى هو الحاكم الأعلى من حيث التكوين والتشريع، بمعنى أنّه منشئ الكون، ومنزل الشريعة، لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾(الأعراف : 14)، فإنّ ذلك يعكس معنى صحيحاً وواضحاً لا مدخل للجدال فيه.

[50]أبو الحسن الندوي، **التفسير السياسي للإسلام**، (القاهرة: دار آفاق الغد، 1980م)ن ص 23.

[51] Usaama Al-Azami, 2021, **Locating *Ḥākimiyya* in Global History: The Concept of Sovereignty in Premodern Islam and Its Reception after Mawdūdī and Quṭb,** Cambridge University Press, p. 33.

وإنّما يبقى محلّ النزاع، في أمرين، هما: الأوّل: مختلف الأبعاد السياسية والعقدية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية المخرجة على مفهوم الحاكمية. الثاني: تنزيل مفهوم الحاكمية وتطبيق مقتضياته واقعاً.

لقد أسهم المودودي في ابتداع مصطلح جديد، إلاّ أنّ مضامينه الشرعية والأصول التي قام عليه هذا المفهوم كانت محلّ نظر وبحث من العلماء المتقدّمين،[52] وسيّد قطب أسهم في إبراز مفهوم بعده العقدي، محاولاً الرفع من شأنه، لكون الواقع الذي كان يعيشه أهمل هذا المفهوم بمختلف أبعاده جملة وتفصيلاً، بل غابت مضامينه ومقتضايته في الواقع الإسلامي.

إلا أنّ المودودي قدّم مضامين سياسية وقانونية ودستورية لمفهوم الحاكمية الطبيعة الواقع الذي كان يتحرّك فيه، فهو كان في إطار صياغة مشروع دولة باكستان الإسلامية، ومواجهة التحدّيات السياسية التي كانت على أوجها. فكانت نواة النظرية الإسلامية في السياسة والقانون الدستوري عنده مرتكزة على مفهوم الحاكمية السياسية والحاكمية القانونية[53].

أما سيّد قطب فكان في إطار مواجهة مشروع جاهلية معاصرة، فكان الارتكاز على نقيض تلك الجاهلية، ولهذا كانت أبعاد المفهوم التي اهتمّ بها قطب عقدية متعلّقة بالإيمان والتوحيد، وتستند بدرجة عالية إلى قاعدة التوحيد، حتّى أن قطب أصبح لا يرى فرقاً بين شهادة التوحيد ومبدأ الحاكمية.[54]

ويرى العلواني أنّ كلا من المودودي وسيّد قطب قد ألغيا أيّ دور للفرد والجماعة غير دور التلقي والتطبيق، ووقعا بذلك في فكرة الحاكمية الإلهية كما كانت في الحضارات السابقة وخاصة التراث اليهودي.

والحقيقة أنّ فكر الرجلين لا يدلّ على هذه الدعوة، بل نجد أنّ المودودي لا يعترف فقط بدور الفرد أو الجماعة، بل يعترف بحاكمية البشر، ولكنّه يقيّدها الحاكمية الإلهية، حيث يقول: ".. لهذا الطراز من نظم الحكم لأنّه قد خوّل فيها المسلمين حاكمية شعبية مقيّدة، وذلك تحت سلطة الله القاهرة وحكمه الذي يغلب".[55]

---

[52] عزيزة نعامي، نورة طيباوي، برابح عمر، 2016م، **الحاكمية عند ابي الاعلى المودودي**، رسالة الماجستير من جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص59.

[53] رزقي زلوف، 2019م، **الفكر السياسي عند أبو الأعلى المودودي**، رسالة الماجستير في جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 10.

[54] عابد الجابري محمد، 2004م، **لماذا يلجأ الإسلام السياسي إلى العنف**، سلسلة مواقف العدد (24)، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص33.

[55] أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام السياسية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ص 35.

يجدر القول بأنّ الاعتراف بالحاكمية البشرية وإن كانت مقيّدة لا يحصر مهمّتها في التلقي والتطبيق فحسب، وإلاّ ما كانت حاكمية بأيّ حال من الأحوال. ويفهم رأي المودودي أكثر من خلال حديثه عن مفهوم التشريع وكيفيّة ارتباطه بمفهوم الحاكمية، حيث يرى المودودي أنّ التشريع في الحكومة باعتباره ممارسة عملية يرتبط أساساً بالإنسان يربطه المودودي مباشرة بمفهوم الحاكمية محاولاً بذلك تحديد إطار التشريع ونطاقه،[56] فيقول: "ينبغي علينا لكي نفهم نطاق التشريع الإنساني ومنزلة الاجتهاد في أن ننبّه لأمرين، الأوّل: أنّ الحاكمية في الإسلام خالصة لله وحده ..." ،[57] وهذا الربط يجعل مفهوم الحاكمية الإلهية مهيمنة على فكرة التشريع الإنساني. ومن خلال هذه الهيمنة يتحدّد نطاق التشريع الإنساني[58].

يتحدّد نطاق التشريع الإنساني بالنظر إلى مفهوم الحاكمية في نظر المودودي في المجالات التالية:

1. توضيح الأحكام، وذلك بفهم الحكم الصادر عن الله تعالى وتحديد مفهومه وأصله والتحقّق من ظروف الحكم وحالاته مع استخراج الأشكال والصور التي ينطبق فيها هذا الحكم، والقيام بوضع الدقائق والتفاصيل الجزئية لمجمل الأحكام، مع مدى تعطيل هذه الأحكام والقواعد في الحالات الاستثنائية.
2. القياس، وذلك بفهم أسباب الأحكام وعللها، وتنفيذها في الأمور التي تكمن فيها العلل والدواعي نفسها، وتحديد مسمّى هذه الأمور، وما يخلو منها حقيقة من أسباب الحكم ودواعيه.
3. الاستنباط، وذلك بوضع القوانين في الأمور الواقعية الفعلية بحيث تبنى على ما أوضحته الشريعة من أصول ومبادئ وبحيث يتحقّق منها قصد الشارع وهدفه.
4. التشريع الحر، وهو ما سكتت عنه الشريعة وليس فيه حكم صريح أو قياسي أو مستنبط وللإنسان الحرّية التامة في التشريع شريطة أن يتطابق تشريعه مع روح الإسلام ومبادئه العامة .[59]

بينما سيّد قطب وإن كان لا يعترف بحاكمية البشر، إلاّ أنّه لا يلغي دور الفرد أو الجماعة، وتأكيده على دور التلقّي والتطبيق، لا يفهم منه ذلك، لأنه يتحدّث عن طبيعة العلاقة بين الحاكمية الإلهية والوظيفة البشرية.[60] فالحاكمية

---

[56] يوسف القرضاوي، 2015م، **نظرات في فكر الإمام المودودي**، دار المقاصد، استانبول، ط1، ص87.

[57] أبو الأعلى المودودي، 1980م، **الحكومة الإسلامية**، المختار الإسلامي، القاهرة، ط2، ص 130.

[58] أبو الأعلى المودودي، 1988م، **منهاج الانقلاب الإسلامي**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، ص 27.

[59] أبو الأعلى المودودي، **الحكومة الإسلامية**، ص131-133.

[60] بشير حنيدي، 2024م، **تفكيك مفهوم الحاكمية عند سيد قطب**، مركز أبحاث مينا، https://www.mena-researchcenter.org/ar/%d8%aa%d9%81%d9%83%d9%8a%d9%83-%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d9%83%d9%85%d9%8a%d8%a9-

الإلهية أوجدت الكون، وأنزلت الشريعة، والوظيفة البشرية تتمثّل في تلقّي ذلك الوحي وتطبيقه، فهو يتحدّث في إطار نظري عام، محاولاً صياغة معادلة بين الخالق باعتباره حاكماً، والمخلوق باعتباره محكوماً، فحديثه تركّز عن دور الفرد تجاه الحاكمية الإلهية، والذي يتمثّل أساساً في الطاعة، كما نتحدّث عن طبيعة العلاقة بين الرئيس والوزير، فدور الوزير بالنظر إلى منصب الرئيس في الحكم والسيادة التلقّي والتنفيذ، ولكن هذا لا يعني حصر مهمّة الوزير في هذه المهمّة فقط، فله صلاحياته وممارسات أخرى يستقلّ بها خارج دائرة التلقّي والتنفيذ ومفهوم الحاكمية الذي تحدّث عنه قطب قريب من هذا المعنى.[61]

الانتقادات الأساسية الموجهة للعلواني في نظره حول حاكمية القرآن

هناك بعض الانتقادات التي وجهها المفكرون الإسلاميون الآخرون تجاه طه جابر العلواني في نظره حول حاكمية القرآن، ويمكن تلخيصها في بعض النقاط الآتية:

1. المبالغة في هيمنة القرآن على حساب السنّة

يُؤخذ على العلواني دعوته إلى "قرآنية" المنهج الإسلامي بشكل قد يُفهم منه تقليل دور السنّة النبوية العملية والتاريخية كمصدر ثانٍ أساسي للتشريع وكشرح وتطبيق للقرآن الكريم. يرى النقاد أن هذا المنهج قد يؤدي إلى تعطيل دور السنّة في فهم الأحكام وتفاصيل العبادات والمعاملات .

إن هذا النقد يوجّه عادةً لبعض المفكرين أو التيارات الفكرية المعاصرة التي تُعرف بـ "القرآنيين" أو التي تدعو إلى "المنهج القرآني" كطريقة أساسية لفهم الإسلام. يرى النقاد أن هذه الدعوات، سواء كانت مقصودة أم غير مقصودة، تقلل من المكانة التشريعية والتفسيرية للسنة النبوية، والتي تعتبر المصدر الثاني للتشريع في الإسلام باتفاق جمهور العلماء.

علاوة على ذلك، يُجادل بأن تجاهل السنة أو تهميشها يؤدي إلى فهم ناقص أو خاطئ للقرآن، لأن السنة هي التي تفصّل مجمل آيات القرآن الكريم (مثل تفاصيل الصلاة والزكاة والحج والمعاملات)، وتُبين سياقات النزول، وتجسّد التطبيق العملي للشريعة.

والأخطر من ذلك، يرى المعارضون أن الاكتفاء بالقرآن دون السنة يفتح الباب أمام تأويلات شخصية متعددة ومتباينة للنصوص القرآنية، قد لا تتوافق مع الفهم الراسخ للأمة عبر العصور.

%d8%b9%d9%86%d8%af-%d8%b3%d9%8a%d8%af-%d9%82%d8%b7%d8%a8-2-2/، تاريخ التصفح: 28 يوليو 2025.

[61] إبراهيم عبد الله البنا، نور عملي بن محمد داوود، 2018م، **تحليل مفهوم الحاكمية في فكر سيد قطب**، مجلة الإتقان: مجلة للعلوم الإسلامية ودراسة المقارنة، العدد 2، رقم 1، ص 145-165. https://doi.org/10.31436/al-itqan.v2i1.47

في المقابل، يدافع العلواني نفسه بالقول إنهم لا ينكر السنة جملة وتفصيلاً، بل يسعى إلى التمييز بين الثابت والمتغير، من أجل التأكيد على السنة المتواترة والصحيحة والحذر من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة. إضافة إلى إعادة القرآن للمركز، بأن يجعل القرآن الكريم هو المهيمن والمرجع الأعلى الذي تُعرض عليه الأحاديث وتُفهم في ضوئه، وليس العكس. هذا الجدل يعكس خلافاً منهجياً عميقاً في أصول الفقه الإسلامي ومصادر التشريع.

2. التركيز على النص القرآني المباشر وتجاوز الإجماع الفقهي والتراث اللإسلامي المتراكم

يتهم العلواني من قبل الأوساط التقليدية بأنه يركز على النص القرآني المباشر متجاوزًا الإجماع الفقهي والتراث الإسلامي المتراكم، مما قد يؤدي إلى قطيعة معرفية مع تاريخ الأمة وتطبيقها العملي للدين .

ويجيب على هذا الاتهام أنه دعا إلى تحديد التعامل المعرفي مع مصادر التشريع الأساسية (القرآن والسنة) مباشرة، وحث على "محاكمة" الفهوم التراثية إلى القرآن الكريم بدلاً من العكس. إلا أنه لم يدعُ إلى تجاهل التراث كليًا، بل رأى أن الفهوم التراثية قد شكلت "حاجزًا" بين الأجيال المسلمة والنص القرآني، وحوّلت النسبية الكامنة في هذه الفهوم إلى صفة الإطلاق المنسوبة للنص المعصوم. بل يرى العلواني أن العديد من القضايا الأصولية والفقهية التي ادعي فيها الإجماع المطلق قد شابها الخلط، وأن بعض الأصوليين قرروا قواعدهم ثم سعوا للبحث عن أدلة قرآنية محدودة لدعمها.

وكان من مشروعه الفكري جزءًا من مدرسة "إسلامية المعرفة" التي تهدف إلى إصلاح مناهج الفكر الإسلامي وتأكيد حاكمية القرآن كمنطلق أساسي لإعادة البناء المعرفي والحضاري. فليس منهجه قطيعة مع التراث بقدر ما هو دعوة لمراجعة نقدية للتراث وإعادة تأصيله انطلاقاً من المنهج القرآني المباشر ليكون الفهم أكثر وعياً وفاعلية في مواجهة التحديات المعاصرة، بينما يرى منتقدوه أن هذا المنهج يقلل من شأن الإجماع الفقهي المتراكم عبر القرون

3. غموض المنهج العملي لتنزيل "المقاصد" على الواقع.

على الرغم من دعوة العلواني إلى إعادة بناء العلوم الإسلامية على أساس مقاصدي قرآني، إلا أن النقاد يشيرون إلى أنه لم يقدم إطارًا إجرائيًا أو منهجًا عمليًا واضحًا ومفصلاً لكيفية تطبيق "المقاصد" الكلية في حل المشكلات المعاصرة أو إعادة هيكلة الفقه وأصوله ، بل بقي منهجه العملي غامضًا وغير مفصل بشكل كافٍ .

يرى النقاد أن العلواني كان منظّرًا بارعًا في بيان أهمية المقاصد وضرورة العودة إلى القرآن الكريم كمصدر وحيد للمنهجية، لكنه لم يقدم "خطة عمل" واضحة لتحويل هذه الأفكار الكلية إلى خطوات عملية في الفقه التطبيقي أو في التعامل مع المستجدات المعاصرة.

على الرغم من إشارته إلى أدوات مثل "فقه المراجعات" و"العمل الجماعي المنظم" و"إعمال قاعدة السياق" كأسس منهجية، إلا أن تفاصيل كيفية استخدام هذه الأدوات لتنزيل المقاصد على أرض الواقع في مسائل محددة بقيت غير مشروحة بإسهاب يمكن الباحثين والمجتهدين من اتباعه بسهولة.

وتجدر الإشارة أن بعض المشتغلين بعلوم أصول الفقه حذروا من أن الإيغال في المقاصد دون قواعد أصول الفقه الصارمة قد يؤدي إلى التساهل والإفراط في الفتوى، مما يؤكد الحاجة إلى منهج إجرائي محكم يربط المقاصد بالأدلة التفصيلية.

ويجيب على هذا النقد بأن العلواني قد دعا إلى تضافر جهود علماء الشريعة مع أهل الاختصاص في مختلف المجالات (السياسة، الاقتصاد، الاجتماع) للنظر في القضايا المعاصرة بروح جماعية مقاصدية. وأكد أن تفعيل المقاصد يعتمد على التجارب التي سيقوم بها العلماء المعنيون، وأن استكمال أدوات "بناء فقه الواقع" أمر ضروري لبلورة منهج التطبيق. فيظل النقد الأساسي الموجه للعلواني هو وجود فجوة بين الطموح النظري الكبير لمشروعه المقاصدي وغياب إطار إجرائي مفصل وواضح لتطبيقه عمليًا. تبقى أفكاره في هذا الجانب نظريات كبرى دون آليات تطبيقية محددة يمكن للفقيه أو الباحث اتباعها بيسر ووضوح.

4. تجاوز الإطار العلمي في نقد التراث والحديث

يُنتقد العلواني على أن نقده للموروث الفكري والأحاديث النبوية يتجاوز المعايير الصارمة التي وضعها علماء الحديث والمشتغلون بعلم الأصول التقليديون. ويرى منتقدوه أنه يعطي الأولوية للمقاصد الكلية للشريعة والقراءة العقلية للنصوص، مما قد يؤدي في نظرهم إلى إضعاف حجية بعض الأحاديث الثابتة في المصادر المعتمدة (كصحيحي البخاري ومسلم).

يرى بعض الأصوليين أن العلواني قد شذَّ في بعض القضايا الأصولية المتعلقة بمصدرية السنة النبوية وحجيتها، مما يجعله موضع نقد منهم لتفرده ببعض الآراء التي تخالف جمهور الأصوليين. توصف بعض أحكام العلواني على الموروث بالحدة أو الإطلاق، مما يثير حفيظة العلماء التقليديين الذين يرون أن التعامل مع السنة النبوية يجب أن يكون ضمن منظومة علمية متكاملة ودقيقة.

يربط بعض خصومه بين منهجه وبين بعض التيارات الفكرية الحديثة أو المعاصرة، مثل من يُطلق عليهم "القرآنيون" (زورًا في رأيه ورأي مؤيديه)، ممن لا يعترفون بالسنة كمصدر للتشريع، وهو ما ينفيه العلواني ومؤيدوه الذين يؤكدون على أهمية السنة مع ضرورة إعادة النظر في طرق التعامل معها وفهمها .

ويجيب البعض على هذا النقد بأن منهج العلواني يمثل محاولة جادة لتجديد الفكر الإسلامي وإصلاح مناهج التعامل مع المصادر الإسلامية لمواجهة التحديات الحضارية المعاصرة، وأنه يدعو إلى ربط السنة بالقرآن الكريم وعدم الفصل بينهما بشكل كامل .

5. المبالغة في التشكيك ببعض جوانب التراث دون تقديم بديل علمي متكامل ومقبول يملأ الفراغ المعرفي الذي يخلفه هذا النقد.

تميز العلواني بنقد جذري وشامل لبعض جوانب التراث، لا سيما في مجالات أصول الفقه وعلوم القرآن والتفسير التقليدية، ودعوته إلى "إسلامية المعرفة" وإعادة بناء المنهجية الفكرية الإسلامية. ويرى بعض النقاد أن هذا النقد الشامل، رغم وجاهته في بعض الأحيان، يؤدي إلى هدم الأطر المعرفية القائمة دون تقديم بنية بديلة واضحة ومتماسكة يمكن للباحثين والعلماء تطبيقها بسهولة لسد الفراغ الذي يتركه التشكيك في المنهجيات التقليدية.

على الرغم من أن العلواني قدّم أفكاراً ومفاهيم جديدة مثل "حاكمية القرآن" و"فقه المقاصد" و"منهجية القراءات الثنائية للكون والقرآن"، إلا أن بعض المنتقدين يرى أن هذه الأفكار ظلت في مستوى التنظير العام أو لم تكتمل بلورتها في شكل منهج عملي تطبيقي متكامل يمكن أن يكون بديلاً شاملاً للمناهج التقليدية الراسخة.

ويتمحور الانتقاد تجاه العلواني حول أن عملية "الهدم" (النقد والتشكيك) كانت أقوى وأكثر وضوحاً من عملية "البناء" (تقديم البديل المتكامل والمقبول من الأوساط العلمية التقليدية).

الخاتمة ونتائج البحث

بعد المناقشة المستفيضة حول حاكمية القرآن في نظر طه جابر العلواني من خلال دراسة كتابه المعنون "حاكمية القرآن"، يتوصّل الباحث إلى نتائج أساسية، مفادها أنّ طه جابر العلواني قدّم رؤيته حول حاكمية القرآن على أساس مفهوم "منهجية القراءة" و"بنائية القرآن"، والتي تختلف عن الفهم التقليدي للحاكمية الذي يركز على الجانب السياسي أو الفقهي، كما يقوم بها المودودي وسيد قطب.

إن حاكمية القرآن عند العلواني هي حاكمية معرفية ومنهجية، وليست مجرّد حاكمية سياسية أو تشريعية. فالقرآن هو المنهج الحاكم الذي يجب أن يُرجع إليه المسلمون في بناء علومهم ومعارفهم، وليس مجرّد مصدر للتشريعات. يجب أن تكون جميع العلوم الإسلامية الأخرى منبثقة من القرآن وخاضعة لمنهجه.

ربط العلواني مقاصد القرآن الأساسية بالحاكمية وهي :التوحيد، والتزكية، والعمران، والأمة والدعوة. فبتحقيق هذه المقاصد، تتحقق حاكمية القرآن في الفرد والمجتمع.

لم يتناول العلواني الحاكمية بوصفها مفهوما تحريضيا استحدث كفكرة على المستوى الفكري في إطار الحركة الإسلامية، كما فعله المودوي وسيد قطب، بغرض إيجاد قيمة عليا تتحرّك الجماهير باتّجاهه.

ومما يؤاخذ على العلواني في وجهة نظره حول الحاكمية مبالغته حول هيمنة القرآن على حساب السنّة، من خلال دعوته إلى إعادة بناء المنهج الإسلامي على أساس قرآني مباشر، ونقد الموروثات الفكرية التي يرى أنها ابتعدت عن المنهج القرآني الأصيل. فالعلواني لا يقدم منهجًا عمليًا واضحًا لكيفية إعادة بناء العلوم أو تنزيل "المقاصد" على المشكلات المعاصرة. كما أنّ نقده للحديث والتراث أحيانًا يتجاوز الإطار العلمي، ومبالغته في نقد التراث دون تأسيس بديل مكافئ.

المصادر والمراجع

إبراهيم عبد الله البنا، نور عملي بن محمد داوود، **تحليل مفهوم الجاهلية في فكر سيد قطب**، مجلة العبقري: مجلة للعلوم الإسلامية والإنسانية، العدد 18، رقم 1، 2019م، ص110-122. https://doi.org/10.33102/abqari.vol18no1.160.

إبراهيم عبد الله البنا، نور عملي بن محمد داوود، **تحليل مفهوم الحاكمية في فكر سيد قطب**، مجلة الإتقان: مجلة للعلوم الإسلامية ودراسة المقارنة، العدد 2، رقم 1، 2018م، ص 145-165. https://doi.org/10.31436/al-itqan.v2i1.47

إبراهيم سليم أبو حليوة. (2011م). **طه جابر العلواني: تجليات التجديد في مشروعه الفكري**، سلسلة «أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي»، بيروت: منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1.

أبو الأعلى المودودي. (د.ت). **نظرية الإسلام السياسي**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو الأعلى المودودي. (1980م). **الحكومة الإسلامية**. القاهرة: المختار الإسلامي، ط2.

أبو الأعلى المودودي. (1988م). **منهاج الانقلاب الإسلامي**. السعودية: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

أبو الحسن الندوي. (1980م). **التفسير السياسي للإسلام**. القاهرة: دار آفاق الغد.

بسطامي محمد سعيد خير. (د.ت). **نظريات الحاكمية في الفكر الإسلامي**، ضمن موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، إعداد علي نايف الشحود. المكتبة الشاملة.

بشير حنيدي، **تفكيك مفهوم الحاكمية عند سيد قطب**، 3 سبتمبر, 2024م، مركز أبحاث مينا، https://www.mena-researchcenter.org/ar/، تاريخ التصفح: 28 يوليو 2025.

حسن لحساسنة. (2007م). **الحاكمية في الفكر الإسلامي**، من ضمن سلسلة كتاب الأمة، العدد 118. الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

حسين أحمد الخشن. (2020م). **حاكمية القرآن ؛ دراسة تاصيلية حول علاقة السنة بالكتاب**. بيروت: دار روافد.

رزقي زلوف. (2019م). **الفكر السياسي عند أبو الأعلى المودودي**. رسالة الماجستير في جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر: جامعة بو ضياف.

سمير الخال. (2017م). **إشكال تجديد علم أصول الفقه: طه جابر العلواني نموذجا**. بيروت: دار اليمامة، الدار البيضاء : الدار العالمية للكتاب، ط1.

ضياء الحق، عبد القادر هارون، حسان معاوية، **الهيمنة الحضارية ودورها في نشر العقيدة: دراسة في ضوء التاريخ الاسلامي**، مجلة الآفاق للبحوث والدراسات العلمية المحكمة، العدد 2، رقم، ص26-43. http://alaafaqjournal.com/index.php/alaafaq/article/view/43

طه جابر العلواني. (1996م). **حاكمية القرآن**. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

طه جابر العلواني. (2006م). **لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1.

طه جابر العلواني. (2006م). **الوحدة البنائية للقرآن المجيد**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1.

طه جابر العلواني. (2009م). **معالم في المنهج القرآني**. القاهرة: دار السلام، ط1.

عابد الجابري محمد. (2004م). **لماذا يلجأ الإسلام السياسي إلى العنف**، سلسلة مواقف العدد (24)، الدار البيضاء: دار النشر المغربية.

عبد الفتاح العواري. (2018م). **مفهوم الحاكمية**. القاهرة: المنظمة العالمية لخريجي الأزهر.

عزيزة نعامي، نورة طيباوي، برابح عمر. (2017م). **الحاكمية عند ابي الاعلى المودودي**. رسالة الماجستير من جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

علي محمد حسن علي. (2018م). **مصطلح الجاهلية تاريخه وخطره على المجتمع سيد قطب أنموذجا**، الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، العدد 35، رقم 2، ص 4084-4019، DOI: 10.21608/bfsa.2018.41182

فتحي مجدي (4 مارس 2016) ."وفاة المفكر الإسلامي «طه جابر العلواني»" .صحيفة المصريون. مؤرشف من الأصل في 26-05-2020.

وائل حلاق. (2022م). **هل سدّ باب الاجتهاد؟**. بيروت: مركز نماء، ط1.

هشام أحمد عوض جعفر. (1995م). **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية رؤية معرفية**. فيرجينيا، هيرندون، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1.

يوسف القرشي. (2019م). **عن نظرية السلطة في الإسلام**. بيروت: مركز نما.

يوسف القرضاوي. (2000م). **كيف نتعامل مع القرآن الكريم**. بيروت: دار الشروق، ط3.

يوسف القرضاوي. (2015م). **نظرات في فكر الإمام المودودي**. استنبول: دار المقاصد، ط1.

Hani Ahmed Shboul. (2023). **The theory of "al-Hakimiyyah Lillah" transformed Islam from a religion into a political ideology**, Journal of Law and Political Science (JLPS), Center For Law And Political Research- Denmark, Vol. 39, no. 4.

Sayed Khatab, **"Hakimiyyah" and "Jahiliyyah" in the Thought of Sayyid Qutb**, Middle Eastern Studies, Vol. 38, No. 3 (Jul., 2002), pp. 145-170

Usaama Al-Azami. (2021). **Locating *Ḥākimiyya* in Global History: The Concept of Sovereignty in Premodern Islam and Its Reception after Mawdūdī and Quṭb.** Cambridge: Cambridge University Press.

عن الكاتب

زمخشري بن حسب الله طيب، أستاذ مشارك في التفسير وعلوم القرآن. حصل على الدكتوراه من الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا بكوالا لمبور عام 2012م، والآن عمل أستاذاً جامعياً وتقلد منصب رئيس الجامعة في جامعة درماونجسا، أندونيسيا. اهتم في بحثه في موضوعات التفسير الموضوعي، والإعجاز القرآني، وقضايا علوم القرآن. وبريده الإلكتروني: dr.zamakhsyari@dharmawangsa.ac.id